الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٢١)
السبت (٢٠٢٣/٤/٢٩)

عدد الحضور: () نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١:٣٠) ظهراً

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الحادية والعشرين، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول.

نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة أولاً: التصويت على مشروع قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيمياوية والبايولوجية.(لجنة الصحة والبيئة، لجنة التعليم العالي والبحث العلمي).**

السيدات والسادة النواب، تم استلام طلب موقع من (٥٠) نائب نحن الموقعون أدناه نطلب بسحب مشروع المقصود سحب المشروع أو رفع من جدول الأعمال مقدمة الطلب، مشروع قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيمياوية والبايولوجية (٥٨) توقيع، السيدات والسادة النواب من الذي يؤيد تأجيل هذه الفقرة في جدول الأعمال، مقدمة الطلب السيدة دنيا عبد الجبار الشمري توعز لا زال بحاجة إلى نقاشات أكثر مع الجهات القطاعية وأيضاً لجنة التعليم العالي تؤيد أن يتم نقاش بشكل أكثر، من يؤيد التأجيل.

(تمت التصويت بالموافقة).

السيدات والسادة النواب تأجيل لا يوجد شيء أسمة سحب القانون.

***الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.(لجنة العلاقات الخارجية).**

- النائبة فيان دخيل سعيد:-

توضيح حول ما جرى في اليومين السابقين من تطورات في قضاء سنجار، ومن أحداث في محاولة من قبل بعض الأطراف المغرضة لزعزعة الأوضاع الأمنية والاجتماعية والإساءة إلى السلم المجتمعي في القضاء، أننا ننفي نفياً قاطعاً بما تداوله بعض القنوات المغرضة بأن حصل تعدي من قبل بعض اليزيدين على بعض دور العبادة في سنجار وحرقها وهذا الموضوع عاري عن الصحة تماماً منذ التاريخ ونحن أخوة المسلمين والمسيحيين نعيش في سلم مجتمعي وتعايش في ما بيننا في قضاء سنجار وهذا الشيء غير صحيح لذا نطلب من سيادتكم تشكيل لجنة تقصي حقائق من لجنة الأمن والدفاع ولجنة الأوقاف للوقوف على هذه الحقائق لغرض أن بعد أن تشكل هذه اللجنة ويأتي تقرير اللجنة نحن كلنا كنواب مع ما يتبين من اللجنة أن كان صحيح أو لا، هذا الموضوع غرضة الوحيد هو أن يكون هناك انشقاق بالسلم المجتمعي في سنجار نحن والمسلمين والمسيحيين أخوة ولا نقبل بالتعدي على أي دور عبادة إلى أي طرف وفي نفس الوقت لا نقبل هناك تعدي على اليزيدين واتهامهم البعض بعض الاتهامات التي حصلت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب تريد بيان يجب أن يقرأ في نهاية الجلسة، وإذا لا تريد أخذ مداخلة تفضل، تريد بيان في نهاية الجلسة.

- النائب أمير كامل المعموري:-

في ما يخص انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة مراكش النافذ إلى في ما يخص معاقي البصر وذوي الإعاقة لجنة العمل لجنة مختصة في أمور المعاقين وكذلك وزارة العمل والمفروض يكون لنا رأي مع إخواننا في لجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أخوان يجب أن يكون عندكم صورة كل ما يتعلق بعمل لجنة العلاقات الخارجية هو له علاقة بالجان الأخرى، بالتالي لا نعطي مساحة اللجنة العلاقات الخارجية نلغيها أصلاً، هذه اتفاقيات بطلب من الحكومة اللجنة العلاقات الخارجية تمضي بإجراءاتها التشريعية وتعرضها على المجلس، المجلس صلاحية المصادقة من عدمه الآن ليس محل نقاش ليس محل إضافة وتعديل في بنود الاتفاقية المجلس بموجب الدستور صلاحياته المصادقة على الاتفاقيات حسب ما ورد من الحكومة، أما ما يتعلق بالآراء الفنية سبق وأن إخوانك في لجان أخرى طلبوا نفس الطلب كان طلب مقبول أن يتم أخذ رأي اللجان القطاعية بعد القراءة الثانية، بما أن لجنة العمل لجنة معنية بهذه الشريحة تقدم رأيها إلى لجنة العلاقات الخارجية بعد القراءة الثانية.

- النائب أمير كامل المعموري:-

في ما يخص قانون تعديل قانون (٣٨) ٢٠١٣ قانون المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة هذا التعديل الحقيقة أصبح علينا ضغوط جداً سياسية من الشارع بخصوص تأجيله وسحب من قبل الحكومة، الحكومة لم تعلن حتى يرجع القانون إلى مجلس النواب بعد التعديل أعلن عن التصويت وكان هناك فقرات مهمة والموازنة قريبة أطلب من جنابك الكريم بإيعاز إلى الحكومة بخصوص أرجعة القانون لغرض التصويت عليه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يتم التأكيد على الحكومة بإرجاع وأرسال المشروع.

- النائبة ديلان غفور صالح:-

تقرأ قانون انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

- النائبة فيان دخيل سعيد:-

تقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.(لجنة التعليم العالي والبحث العلمي).**

السادة النواب تم أخذ بعض أراء السادة النواب في إضافة فقرة إلى جدول الأعمال مناقشات عامة الآن أكثر من نائب يطلب مداخلة أطلب من المجلس التصويت على أضافة فقرة مناقشات عامة على جدول الأعمال.

(تمت التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر محمد المطيري:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- ياسين حسن طاهر:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- النائبة نهلة قادر محمد:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- ياسين محمد حمد:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.(لجنة الزراعة والمياه والأهوار).**

- النائبة زوزان علي صالح:-

تقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- النائب حسين علي مردان:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- النائبة سناء عوده جاسم:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- النائبة رفيق هاشم شناوه:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- النائبة ابتسام هاشم الهلالي:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- النائب غريب أحمد مصطفى:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- النائب حسين علي مردان:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

طلبكم من المستشارين سواء مستشار التشريع أو مستشار الباحث التطوير أو دائرة البحوث يعني طلب إيجابي لكن غير ملزم بالإمكان اللجان تستأنس بالمستشارين كل حسب اختصاصه ولكن غير ملزم اللجنة.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

المادة (١) لوزارة الزراعة إيجار مساحات أراضي وزارة المالية المخصصة لأغراض الإصلاح الزراعي للشركات الزراعية العراقية، أقول ما هو المانع أن القطاع الزراعي عندنا غير متقدم كثيراً ما هو المانع من استيراد شركات أخرى غير عراقية إذا كانت تؤدي الغرض

وتنهض بالقطاع الزراعي، الموضوع الأخر المادة (٢) ثالثاً يملك المستأجر الذي يزرع مساحة تتراوح بين من (٥-١٠) دونم بالنخيل أو أشجار الزيتون بعد مرور خمسة سنوات، لماذا فقط (٥-١٠) دونم؟ يعني المستعد يزرع نخيل أو زيت الزيتون (٢٠-٣٠-٤٠-٥٠) دونم ما المانع من تمليك هذه المساحة لماذا (٥-١٠) دونم؟ إذا أصبحت (١٥) لا يملك هذه ثروات استراتيجية لا بأس يملك في مقابل أن يزيد هذه المغروسات، المادة (٢) أيضاً أولاً تكون مدة الإيجار (٢٥) سنة تجدد (١٠) سنوات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قبلها مجرد الزراعة نعطي تمليك لو تكون الزراعة منتجة نحن نقول زراعة الزيتون أو النخيل تقيد بالإنتاج خلال فترة زمنية.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

السيد الرئيس نفس المادة (٢) أولاً يعني إذا (٢٥) وتتجدد (١٠) مثلاً الذي قام مشروع استراتيجي في هذه الأرض مثلاً مغروسات معينة ما هو مصير يقول له بالسلامة انتهت المدة أعتقد هذه بحاجة إلى أعادة نظر، موضوع المادة (٢) أيضاً ثالثاً الفقرة (ب) أنا لا أعرف من ضمن التزامات المستأجر صيانة شبكات الري والبزل ما هو علاقة المستأجر؟ يقوم بصيانة شبكات الري والبزل يعني هذه تكاليف كبير على المستأجر تكون يجب أن لا يتحمل اكثر من طقته ولا كيف ينتج، المادة (١٠) ثانياً أو ثانياً (ب) هنا يفسخ العقد وتعاد الأرض إلى الدولة إذا لم يتفقوا المستأجرين في ما فيهم القاصرين، هذا القاصر معروف فاقد الأهلية هو قاصر أصلاً نحن نأخذ الأرض ولا يعرف ما هو الموضوع ونرجعها الكبار لم يتفقوا أعتقد هذا الموضوع بحاجة إلى حفظ حقوق القاصر بالنسبة ليجار الأرض الزراعية هذا الموضوع مهم جداً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الزراعة يجب أخذ هذه الملاحظات.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

المادة (١١) لوزير الزراعة ومن يخوله تأجير استيفاء بدل الإيجار في حالة وجود ضرورة قصوا هنا بحاجة تحديد المدة كم التأجير وما هي الضرورة قصوا حتى لا تكون العبارة مطاطية يعني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الجدول عندي غير محدد، فقط الذي عند مداخلة على السادسة فقط، أصبح عندي خلال بالقائمة.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

المادة (٣) السيد الرئيس يشترط بالمستأجر الأرض الزراعية أن لا يكون موظف أو منتسبي الأجهزة الأمنية، يعني إذا يوجد عندنا موظف مع احترامي الشديد موظف خدمة أو موظف في الدرجة التاسعة أو العاشرة لا يستطيع أن يأجر أرض زراعية أريد أن اعرف ما هي الحكمة من هذا الموضوع، يعني موظف هكذا درجة ليس من حقة أن يزرع الأرض زراعية ما هو هذا الشرط اعتقد اللجنة بحاجة إلى أن تعيد النظر بهذا الشرط، المادة (٤) تستثنى من أحكام هذا القانون الأراضي المخصص أو التي سوف يتم تخصيص للمشاريع يعني هذا يتكلم عن المستقبل يعني يخصص للاستثمار أو التي تم تخصيصها للاستثمار كيف أحدد هذه الأرض مخصص للاستثمار، المادة (٥) هنا تناقض استثنت الأجهزة الأمنية هنا يقول من قاتلة داعش لا حق يستأجر أنت استثنيت في المادة (٣) هو من الذي قاتل داعش هم الأجهزة الأمنية والحشد الشعبي يوجد تناقض بين المادتين هنا تستثنيهم وهنا تقول لهم الأفضلية أنتمنى من اللجنة تعيد النظر بهذا التناقض ترفع هذا التناقض.

- النائب عبد الكريم عبطان:-

أولاً: حسب المادة (١) أولاً حدد مساحة العقد (٥٠٠) دونم في قانون إيجار الأراضي الزراعية رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٠ لم يحدد مساحة العقد وإنما أشاره إلى الأراضي الفائضة عن حاجة المتقاعد من الأفراد والشركات وبالتالي أن قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ أوسع واشمل، وذلك الآن هناك عقود زراعية على سبيل المثال بموجب قانون الإصلاح الزراعية رقم (١١٧).

ثانياً: المادة (٢) من مشروع القانون حدد المدة (٢٥) قابلة للتجديد وقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٠ كانت (٢٠) سنة قابل للتجديد أي لم يأتي القانون بشأن جديد.

ثالثاً: حدد مشروع القانون من المشاريع التي تسمح للمتأجر وهي كذلك حدد في قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٠ مشروع القانون لا يلبي حاجة المستأجر كون قانون (٣٥) لسنة ١٩٨٠ قد نظمه جميع الحالات التي ذكرت وأصبح استقرار للمستأجرين للفراد والشركات لهذه الأراضي لكثر من (٤٠) عام وترتبه على هذا العقود حقوق وتصرفات وفي حال إلغاءها هذا القانون وتشريع قانون جديد من ما يسبب أرباك لدى المستأجرين ووزارة الزراعة وكما ذكرة فأن الأراضي الزراعية فيها أراضي إصلاح زراعي بموجب قانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠.

خامساً: أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قرارات عديد من بينها قرار (٥٨١) لسنة ١٩٨٣ في ما يخص الأراضي الزراعية الواقعة ضمن التصميم الأساسي لمدينة بغداد ونظم أليه التعاقد فيها لكل ما تقدم السيد الرئيس والأخوة في اللجنة الزراعية، أن تشريع هذا القانون وإلغاء قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ ليس فيه أي مصلحة لا من الدولة ولا من المستأجر أذا كان أفراد أو شركات وإنما يسبب أرباك كبير في جميع ما ذكر في مشروع القانون هو مارد ضمن القانون النافذ والمضيء بالإجراءات التشريعية التي يسبب أرباك ونزاعات كبير على الأراضي قد تم التعاقد عليها سابقاً ومر عليها زمن طويل أكثر من (٣٠) سنة من ما يهدد السلم الأهلي بسبب النزاعات التي تحصل على الأراضي الزراعية.

- النائب جواد كاظم عيدان البولاني:-

اخواني لجنة الزراعة والمياه والاهوار السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحقيقة نحن القانون نرغب أن يكون أوسع من ما موجود حالياً غير موجود فيه أسعار لهذه الأراضي (ايجار هذه الاراضي) اسعار غير موجودة وتظلم بعض المحافظات باللجان المخصصة في التسعير، نجد انهم يسعرون المقاطعة بسعر واحد، سعر الاراضي المتصدرة، يعني التي على الشارع المتوفر لها ماء، سعرها نفس سعر الاراضي التي في الأخير التي ليس لها ماء، هذا أولاً.

ثانياً:- تسعر بعض الاراضي حالياً أو مسعرة على أسعار قديمة، الدونم مثلاً بـ (٢٠٠) مليون ويؤخذ عليه رسم وضريبة و حالياً الدونم لا يكلف أكثر من (١٠) ملايين، يؤخذ عليه نفس التسعيرة الاولية، نامل منكم أنتم كلجنة زراعية في هذا القانون أن تضمنوا تسعيرة جديدة للأراضي، الاراضي يعني سعرا قبل (١٠) سنوات الدونم، حالياً الدونم بـ (١٠)، يؤخذ نفس الرسم وتؤخذ نفس الضريبة، وكذلك التسعير، تسعيرة الأرض التي على الشارع مسعرة بـ (٢٠٠) وتباع فعلاً بـ (٢٠٠) مليون ولكن التي في الأخير (البزايز) ليس لها ماء تباع بـ (٥) ملايين و يؤخذ من صاحبها ضريبة بنفس سعر التي في المقدمة، نأمل في قانونكم هذا أن تتحدثوا عن هكذا نقاط لتنصفوا المواطنين، توجد لجان أجرمت بحق شعبنا وبحق الفلاح حقيقة، يعني اذا يرغب أن ينقل أرضه من أسمه الى أسم اولاده يبيع نصف منها حتى يحولها وانتم أخواني اللجنة الزراعية أغلبكم فلاحين وتعلمون هذه المعاناة، عليكم أن تراجعوا هذا القانون قبل التصويت عليه وأن تعدل أسعار الاراضي بوقتها الحالي وأنا سوف أكون شاكراً لكم.

- النائب باسم نغيمش جليف الغريباوي:-

السيد الرئيس من المعلوم بأنه كل قانون يتم تشريعه يجب أن هنالك سوف تكون علة وفائدة لتشريع هذا القانون، وبالتالي جميعنا يعلم بأنه العراق يعاني من مشكلة عالمية وهي قلة المياه، وبالتالي يعني قانون ايجار الاراضي الزراعية يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار هذه المشكلة، كثير من الاراضي الزراعية في الواقع تعاني من المياه وبالتالي يجب أن تكون هنالك محفزات للفلاحين من خلال استخدام وسائل الري والرش الحديثة من التنقيط وغيرها من خلال إطفاء بدلات الإيجار، في حال استخدم الفلاح هذه الطرق الحديثة، يعني تكون هنالك مفاضلة بين من يستخدم مثلاً طريقة السيح بالري أو من يستخدم هذه الطرق الحديثة، الواقع هذا ما تكلمنا فيه حتى في تخصيص مبالغ ضمن يعني قانون الامن الغذائي من خلال انشاء هذه المصانع للأسف لم يؤخذ بها، طبعاً هذا موضوع جداً مهم وبالتالي حتى موضوع الاسعار، الاسعار في يعني في سعر ايجار الاراضي الزراعية مثل ما تفضل سيادة النائب، هذا موضوع جداً مهم، اراضي زراعية توجد منها في الصدور تأخذ المياه الاكثر فبالتالي توجد أراضي زراعية هي يسمونها هي ما يسمى الـ (بزايز) لا يصلها مياه، وبالتالي من غير المعقولة يكون سعر الايجار لهذه الاراضي نفس الحالة، هذه يعني نقطة.

النقطة الثانية المادة (١١) أولاً و ثانياً، في ثانياً طبعاً ذكر مصطلح القوة القاهرة، ما هي القوى القاهرة؟ القوى القاهرة هل تطبق على المستوى الفردي او على المستوى العام، بالضبط يعني محتاجين تعريف ايضاً الى موضوع أو مصطلح القوى القاهرة مثلما مذكور بالضرورة القصوى أيضاً لم يوضح هذا الموضوع بالضرورة القصوى، أيضاً موضوع بأنه ايجارات وأسعار الايجارات من قبل المجلس الزراعي، أنا أعتقد أنه والمقترح أن يكون هيأة الاستثمار هي التي تقوم بتقدير مبالغ الايجارات للأراضي الزراعية على اعتبار لديها خبرة

ولديها كوادر و لديها فريق عمل ممكن أن تقدر الايجارات من خلال اسعار السوق، من خلال هذه الاراضي، صالحة للزراعة؟ أو غير صالحة؟ تزرع أو لا تزرع؟ يوجد شيء لديه أسمه البصمة المائية، مقدار استهلاك هذه الاراضي للمياه، هذا الذي يحدد سعر الايجار.

- النائب محما خليل قاسم:-

نريد من القانون ذات طابع مهني أرجوا من اللجنة، الاراضي، الايجار اعطاء الاولوية للمهندسين الزراعيين و خريجين كلية الطب البيطري، ارجوا من اللجنة تدوين بند في القانون حتى اعطاء أولوية والتشجيع، أرجوا من اللجنة مراعاة ما هي مصير القرى الزراعية النموذجية التي تم تشريعها، هل يدون في هذا القانون من عدمه؟

ثالثاً سيادة الرئيس أرجوا مراعات المنطقة الجغرافية في الايجار على سبيل المثال هل عندما إعطاء الاراضي للإيجار المناطق المتميزة للزراعة، نفس المعيار ونفس التسعيرة لمناطق التي هي شبه الديمية او الصحراوية أو دائمة الامطار؟ أرجوا مراعات المنطقية في ايجار الاراضي وشكراً لجهودكم.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

فيما يخص مشروع قانون ايجار الاراضي الزراعية، الحقيقة هذا القانون يعني حسب ما أُقر والغاية من تشريعه هو لغرض دعم شرائح مهمة منها شريعة المهندس الزراعي، ما موجود في طيات هذا القانون هنالك تحديات كبرى سيادة الرئيس يجب أن نجد حلول لها قبل الذهاب الى عملية التأجير وهي من ضمن التحديات، المياه في نهري دجلة والفرات، العراق الآن يعاني من أزمة مائية حادة أتمنى من جنابكم الكريم الإيعاز إلى لجنة العلاقات الخارجية والجان الأخرى بخصوص المضي بعملية تعديل الاتفاقيات السابقة التي لا تضمن ولا يوجد فيها الالتزام لأي دولة من دول الجوار بضمان حصة المياه الاقليمية للعراق، أنما كان الغايات من الاتفاقيات السابقة الموجودة هو فقط إدراك الفيضانات الموجودة، والآن تشاهد الآن بالنسبة الى تركيا وبالنسبة الى ايران لا يوجد أي التزام بالنسبة للعراق المياه، وفي هذه العملية الآن في صدد نحن ايجار هذه الاراضي الآن اخوان هذه الاراضي وإن أجرت ماذا يزرع فيها أن لم تجد مياه، لا توجد مياه أساساً وهنالك هجرة اساساً موجودة الان بسبب شحة المياه من الاراضي المزروعة والساكنة حالياً، هذه فقرة جداً مهمة ارجوا من جنابكم الكريم النظر في مسألة الاتفاقيات السابقة وفاتحة الحكومة الحالية من خلال الجهات المعنية من اللجان.

ثانياً:- لا يجوز استغلال الاراضي المؤجرة من غير الاغراض التي أجرت اليها، يعني أنا أؤجرها لغرض الزراعة، حالياً الاراضي لا تستغل من أجل الزراعة، تؤجر وبعد ذلك يتم استخدامها وتقطيعها بشكل للأسف يضر للبيئة و يضر بالزراعة و يضر بالمساحات الخضراء في العراق وأصبحت هذه الآن عملية تجارة موجودة في القطع الحالية والماضية، أما عملية المضي بدون التزام و بدون هنالك تعهدات موجودة حقيقة على الجهة المؤجرة أو الجهة التي سوف تستملك هذه الارض مستقبلاً من خلال المادة القانونية الموجودة في حال زراعة مادة النخيل أو الاشجار الاخرى سوف يتم تمليك هذه الاراضي، ما هي الضمانات لعدم ازالت هذه الاشجار أو النخيل مستقبلاً من قبل الجهة المالكة واذ طاعها جهة استثمارية أو؟ يجب أن تكون هنالك فقرات ضامنة لبقاء الارض على ما هي عليه، أنتم تشاهدون الارض في داخل بغداد الآن، بغداد الآن تعاني من ازاحة لكافة الاراضي الزراعية منها حتى النخيل الآن الموجود، وتعلمون التغيير المناخي الموجود والاتربة يجب أن نحافظ على البيئة وأتمنى من اخواني في لجنة الزراعة وهم مشكورين على ما ابدوه من هذا التقرير وعلى ملاحظات هذا التقرير، الاخذ بنظر الاعتبار هذه الملاحظات لغرض الترسيم والحفاظ على الاراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

- النائب زهير شهيد عبدالله:-

في البدئ نقدم شكرنا الى لجنة الزراعة والاهوار لما تبذله في إقرار قوانين تهم المواطن والفلاح والمهندس الزراعي، لدينا ملاحظات على المادة خامساً.

أولاً:- ان فتح باب الاستثناء لتقديم الافضلية لفئات محددة في هذه المادة، المادة (خامساً) أولاً سوف يفتح الباب لمطالبات من فئات أخرى لغرض شمولهم، لذا لا نجد مبرر لهذا التفضيل لغرض تحقيق المساوات في الفرص.

المادة (ثامناً) ثانياً، مادة السنتين طويلة، يفضل أن تكون سنة واحدة بمعنى موسمين زراعيين صيفي وشتوي، يعني سنتين طويلة على الـ.

المادة ثامناً (رابعاً) من توضيح مقتضيات المصلحة العامة وما هي ركائزها الدستورية والقانونية لتكون هنالك مشروعية للقانون.

المادة عاشراً (أولاً) هي مدعاة لبيع العقود من قبل المتنفذين كما يحصل في اجازات الاستثمار وبالتالي نقترح أن تحذف هذه الفقرة لمنع استغلالها لأغراض المضاربة والمتاجرة.

اخر فقرة المادة عاشراً (أولاً) سوف نقدمها نحن طبعاً مكتوبة هذه، المادة العاشرة (أولاً) هي مدعاة لبيع العقود من قبل المتنفذين كما يحصل في اجازات الاستثمار وبالتالي نقترح أن تحذف هذه الفقرة لمنع استغلالها لأغراض المضاربة والمتاجرة.

- النائبة نفوذ حسين محمد الموسوي:-

بالنسبة للمادة الثالثة ما هو السبب في كون الاستثناء يشمل من يتقاضى راتب ومخصصات مدير عام أو من هو بدرجته فما فوق، ماذا عن باقي الفئات الادنى؟ لماذا لا يشمل إلا هذه الفئة ذات الراتب والتخصيص المالي؟

أيضاً نطلب توضيح للمادة الرابعة (ثانياً) المشمولون في هذا النص لأغراض تطبيقه، هم الشركات الزراعية والعربية والافراد بمدد ايجار لا تقل عن (٥) سنوات، ولا تزيد عن (٢٥) سنة، ويتاح لهم تجديد مدة الايجار لمدة (٥) سنوات وبشروط خاصة.

- النائبة عالية نصيف جاسم:-

سيدي الرئيس أنا لا أدخل في الجوانب الفنية للقانون ولكن أنا قرأت التقرير الذي صدرته اللجنة، يعني وجدت التقرير فقط استضافات، تأجيلات لخلافات سياسية، يعني نحن كنواب نحتاج أن نعلم هذا القانون أنا لدي علم تأجل لأكثر من مرة، وفي كل مرة كان يؤجل فيها كان يؤدي إلى أزمة سياسية، فالآن نحتاج أن نفهم ليست فقط إشارة الى وجود خلافات سياسية، هل تم الاتفاق على هذه الخلافات السياسية، لأن نحن أكثر القوانين التي تشرع نحتاج الى تطبيقها لاحقاً، لا تطبق أيضاً بسبب الخلاف، وبالتالي نحن نشرع ونجد فراغ لعدم التطبيق ونستمر في نفس هذه الدوامة، الامر الآخر طبعاً أثني على ما ذكره زميلي الاستاذ عبد الكريم عبطان بمخاوفه من هذا القانون، أنا لي مخاوف من الجانب القانوني، الأول أنا أعتقد هذا القانون تشريعه سوف يفقد القوانين استقرارها القانوني، لأن اليوم نحن لدينا قانون رقم (١١٧) و قانون (٣٥) ولدينا استقرار اقتصادي وقانوني في ظل هذه القوانين، ما هي الاسباب الموجبة التي استدعت الى تشريع قانون يؤدي الى تقاطع وتناقض مع القوانين المشرعة والذي استقر عليها، يوجد مبدئ قانوني يقول وحدة القانون، طيب نحن لدينا أثنين من القوانين والأن سوف يأتي لنا قانون ثالث على نفس الموضوع، أتمنى معالجة ذلك وشكراً جزيلاً.

- النائب مثنى أمين نادر:-

بالنسبة للمادة الاولى ما هو المنطق والمشروعية في التفريق بين نفاذ القانون وما قبل نفاذ القانون في المقدار الذي ما يزيد عن (٥٠٠٠) دونم، أنا الحقيقة استوقفني هذا الأمر، يعني لماذا لا ينفذ القانون على العقود القديمة، فقط يكون هذا الالتزام بـ (٥٠٠٠) دونم بما يتعلق بالعقود الحديثة بعد نفاذ القانون، هنالك قضية الضوابط الخاصة المشار أليها في المادة الثانية بالنسبة لإقامة مشاريع الثروة الحيوانية، هنالك اشارة فقط الى الضوابط المنظمة لهذا المجال، السؤال هو هل هنالك قوانين تنظم هذا المجال أم لا توجد هنالك قوانين فقط هي ضوابط؟

الأمر الثالث تقييد الفقرة ثالثاً بأنه يملك (٥-١٠) دونم، لم يذكر فيما اذا كان التمليك محدد لغرض فقط ما تم التمليك من أجله، يعني اذا كان الهدف منه زراعة النخيل، وزرع منه (٤٠) نخلة في كل دونم، بناءاً على هذا يملك، هل هذا التمليك سوف يصبح تمليك دائم أم تمليك فقط من أجل زراعة النخيل فقط؟ لو أنه بعد فترة ما زرع النخيل، قلع الزرع وأصبح هذا الملك له، هل هو ملك محظ أو انه ملك خاص لزراعة النخيل؟ وأنه اذا تخلى عن هذه الخصوصية فيجب أن يستعاد منه هذا التمليك، فلم يذكر هذا الأمر في القانون بشكل واضح وصريح.

لماذا يستثنى الأمن والدفاع والموظفين المكلفين بالخدمة العامة الذين أخذوا أراضي زراعية قبل نفاذ هذا القانون، لماذا يستثنون يعني، ما هي وجهة النظر في العدالة والقانون في هذا الأمر؟

ما هي العلاقة بين من قاتل داعش بتأجير الاراضي الزراعية، يعني المفروض أن تكون هنالك أولوية لخرجين كليات الزراعة والطب البيطري و غير ذلك، ما علاقة من قاتل داعش بتأجير الاراضي الزراعية، لماذا ليس هنالك ذكر للخطة الزراعية للدولة؟

يعني لا توجد مثلاً نحن نملك أو نخصص الاراضي أو نؤجر الاراضي من أجل الزراعة، طيب أليست للدولة رؤية في ما يحتاج له السوق العراقي وتطوير قطاع الزراعة، أليست للدولة خطة؟ لماذا لا تكون ضمن الضوابط هو مراعات خطة الدولة في المنتج المعين، أن لا تكون قضية الايجار أو استئجار الاراضي في هذه الطريقة المفتوحة، وإنما تكون مخصصة بوجود خطة للدولة ومراعات هذه الخطة في الزراعة

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

سيدي الرئيس طبعاً الاخوة في اللجنة القانونية أوضحوا يعني في تقريرهم الفقرة (١٤) أنه عدم جهوزية التقرير و عدم ورود الكثير من الاجابات فبالنتيجة اقترحوا أنه إقرار أو عرض القراءة كما هي، في النتيجة أنا أعتقد من حيث المبدأ هنالك يجب أن تكون يعني قراءة ثالثة وجلسة أخرى قبل التصويت للاطلاع على رأي اللجنة الزراعية بشكل دقيق ومفصل، الآن لا يوجد رأي للجنة الزراعة، بمجرد أنه استضافات وغيرها، لا بل عكس ذكرت أنه هنالك خلافات سياسية قديمة، هذا من حيث المبدأ.

القضية الاخرى سيادة الرئيس، القانون في الحقيقة يعني قانون ملغم وقانون يعني كأنه في الحقيقة يحول الدولة الى شخص قائم بتأجير قطع الاراضي وباستئجار قطع الاراضي وبتمليكها فقط، لا وجود لخطة زراعية في القانون، لا وجود لآلية زراعة الاراضي الزراعية، الاراضي التي سوف تستثمر وتستأجر، وفي النتيجة أيضاً عدم وجود أفضلية لخريجين كليات الزراعة والطب البيطري أو غيرها في تأجير الاراضي الزراعية، استثناءات كثيرة في القانون غير مبررة، (٥٠٠٠) دونم يعني أعتقد هذه مساحة كبيرة جداً ان تكون قابلة للاستئجار.

القضية الاخرى سيادة الرئيس أيضاً يعني مثلاً المادة (١٠)، يعني فقط أثبت كلامي على هذا الموضوع، المادة (١٠) أولاً تقول أنه لوزير الزراعة، بموافقة وزير الزراعة بإمكان الاستغناء أو التنازل عن عقد الاستئجار، بمعنى انا استأجر هذه الارض وبموافقة وزير الزراعة أمنح هذه الارض لشخص آخر، معناها هذه مادة تسوغ حصول المتنفذين على عقود الاستئجار والحصول عليها بما لديهم من امكانيات وغيرها ومن ثم تبدأ تباع هذه العقود، مثل ما حصل في ما يحصل الآن، نتكلم بواقعية يحصل الآن في عقود الاستثمار، اجازات الاستثمار تباع الآن بمليون دولار أو أكثر او أقل وهذا لا يخفى على الجميع، متنفذ انا أستطيع أن احصل على اجازة الاستثمار وقانون الاستثمار يتيح لي بيع هذه الاجازة، هذه الفقرة خطيرة جداً، نعم بموافقة الوزير لكن هذا لا يعني استغلال هذه المادة من قبل المتنفذين.

القضية الاخرى قضية المصلحة العامة، للوزير انهاء العقد لمقتضيات المصلحة العامة، ما هي المصلحة العامة؟ سيادة الوزير كلمات كثيرة مبهمة وغامضة، المصلحة العامة تقتضي أن تكون هنالك شروط و ركائز قانونية تذكر، ما هي المصلحة العامة؟

ليس مجرد ذكر المصلحة العامة، وغيرها من المواد الحقيقة سيادة الرئيس، فهذا القانون يجب اعادة النظر فيه، القانون قديم محال من سنة ٢٠١٧ واليوم يقرأ يعني بعد (٥) سنوات يجب أن تكون هنالك رؤية أخرى قد تكون للحكومة فيه، فلا ضير أن تكون لجنة الزراعة أن تعطي توصية بإرجاع القانون أو سحب القانون لغرض تعديله بالشكل المناسب، لأن هذا في حقيقة تفريط واضح لأراضي الدولة سيادة الرئيس.

- النائب محمد عبد الامير عنوز:-

سيادة الرئيس بالنسبة للتقرير أولاً قبل القانون، يعني التقرير استعرض ما تم في داخل اللجنة والجهات المختصة، ولكن لم يتضح لنا أي شيء وأي موقف من هذه اللجان والاستضافات والموقف الحقيقي من القانون، سيما ونحن نعلم بأنه ممتلكات الدولة سواء كان اراضي زراعية أو عقارات أو كذا، كان للجانب السياسي دور كبير في عدم احترام هذه القدرات المالية والمواقع، وبالتالي حتى ما يتعلق بالأراضي الخضراء والزراعية، كثير من الاراضي تحولت الى سكن بناءاً على موافقات من هياة الاستثمار أو المحافظات أو غيرهم، فبالتالي هذا القانون عندما يأتي ليضع أنه عملية الايجار والاستئجار، أي غرض من الاغراض اذا لم يثبت حقيقةً انها زراعية لكذا موضوع، أنا أعتقد سوف يكون الباب مفتوح، سيما وأن نصوص القانون تتوافر على سلطة تقديرية للوزير، تتوافر على سلطة تقديرية للتنازل أو غيره، هذا أمر أنا أعتبره مستغرب اضافة إلى أنه التقرير يذكر هنالك رأي لمجلس الدولة مرفق والتقرير من دون مرفقات، رأي وزارة المالية مرفق ولا يوجد مرفق في التقرير، بالتالي نحن لا نفهم ما هي آليات العمل في علاقة اللجنة المختصة مع اللجان الأخرى، هل هنالك تواصل؟ هل هنالك حضور؟ أم فقط ورقيات دون الاخذ بواقع الحال، فأنا أنبه الى قضية، يا اخوان مصادر ممتلكات الدولة بما فيها الاراضي الزراعية تتعرض الى الاهمال والهدر بطرق مختلفة، ليس فقط قضية الاسعار أو قضية المختص أو غير المختص، فيجب أن نحافظ على هذه الاراضي وأي شيء يجب أن لا تتحول الى أغراض أخرى، هنالك أراضي غير صالحة ممكن أن تكون سكن او تكون أي شيء آخر، لكن الاراضي الصالحة للزراعة، مناطق خضراء، خط احمر أو أخضر وأصفر انتبهوا يا أشخاص لأنه مستقبل البلد يتعلق بأمنه الغذائي ويتعلق بالبيئة الصالحة للمواطنين.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

أتفق مع بقية الاخوة في ضرورة إعادة النظر بالقراءة الثانية لهذا القانون من أجل إنضاجه، ولدي العديد من الملاحظات أرسلت بكتاب رسمي للجنة.

اولاً:- حدد القانون صلاحية وزارة الكهرباء بإيجار مساحة (٥٠٠٠) دونم للشركات العراقية والجمعيات الفلاحية والافراد العراقيين، وما زاد عن هذه المساحة تعرض الموافقة عليها على مجلس الوزراء، وأنا أرى أيضاً ان تحدد المساحة المسموح بإيجارها حتى لا يتم احتكار هذه الفرص بأشخاص محدودين، خصوصاً وإن المادة التالية في القانون تجيز بتملك الأرض للمستأجر بعد خمس سنوات من تاريخ غرس الأرض، أقترح على اللجنة تحديد المساحة التي تعرض على مجلس الوزراء ولا تترك بإطلاقها.

النقطة الاخرى:- مدة الايجار (٢٥) سنة قابلة للتجديد (١٠) سنوات في كل مرة، وهذه مدة طويلة تعدم فرص التنافس بين المزارعين وتفوت فرص تحصيل الدولة إيرادات أعلى أذا حصلت منافسة.

النقطة الثالثة:- لا نؤيد تمليك الأرض وإنما تعتمد طريقة الايجار وهذا أفضل في دوام تحصيل الدولة للإيرادات.

النقطة الرابعة:- ذكر القانون يشترط في المستأجر أن لا يكون موظفاً أو منتسب في قوى الأمن أو عسكرياً أو مكلفاً بخدمة عامة، وقد ذكرها الأخ الدكتور (عادل)، أنا في اعتقادي انه أنا مع هذه اللجنة ولكن أضيف لها وأن لا يكون سياسياً أو من أقرباء المسؤولين و كبار موظفين الدولة.

خامساً:- يذكر القانون استثناء من أحكام الاراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية، بمعنى تزيد مساحة الارض الممنوحة عن (٥٠٠٠) دونم وأيضاً تعني تمليكها للمستأجر بعد (٥) سنوات، وأن بلغت ما بلغت من المساحة، وهذا التفاف يؤدي الى خلق اقطاعية جديدة تستأثر بواسع مساحات الاراضي الزراعية وهذه نقطة مهمة لا بد للإخوة أن يلتفتون لها.

سادساً:- لم يلزم القانون المستأجر بإقامة المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية وإنما ذكر يسمح لهم ذلك، وهذه العبارة غير ملزمة وقد يستخدمها لأغراض غير زراعية، وفي هذا تفريط بالأراضي الزراعية وتحويل انشطتها الى أنشطة غير زراعية.

سابعاً:- ينص القانون على أنه للمستأجر وفق قانون (٣٥) لسنة ١٩٨٣ الطلب بشموله بقانون الاستثمار وتمنح له أرض بمساحة تصل الى (١٠٠) دونم، ولم يشترط عليه أن يحصل استغلالها في الاغراض الزراعية، هذه نقطة لا بد الالتفات لها.

منح القانون أفضلية في التنافس لمن قاتل داعش والارهاب، وهذا أمر صحيح، ويضاف لمن يشمل بالتفضيل في المنافسة خريجين الكليات الزراعية أفراداً أو مجموعات تشترك في عمل جماعي زراعي.

تاسعاً:- يتم فسخ العقد مع المستأجر للأراضي الزراعية بعد مرور سنتين متعاقبتين على عدم زراعتها، وأعتقد بأنه ترك الارض معطلة لمدة سنتين هذا فيه تفريط واضح بالأراضي، فأقترح يعني تقليل المدة سنتين الى سنة أو أقل.

عاشراً:- يمنح القانون وزير الزراعة صلاحية إنهاء عقد الايجار واسترداد الاراضي اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وذكروا هذا الاخوان، هذا عنوان فضفاض لا بد من توجيه في هذه النقطة باتجاهها الصحيح، قد ينشأ من الاستناد عليه إلحاق ضرر بالمستأجر لم يكن هو سببه، يعني واحدة من الاسباب الاخرى، يضيف القانون مساحة للعقد بمقدار يصل الى (١٠) دونمات في حالة وجود مساحة شاغرة دون مزايدة علنية، وهذا غير صحيح وخلاف القيد بتحديد مساحة الارض المؤجرة بما لا يزيد عن (٥) دونمات، نفس القانون فيه هذا القيد فأعتقد هذا خلاف القيد.

النقطة الاخيرة:- في حال وجود قاصرين ذكره الدكتور وأنا لدي تفصيل ممكن أفضل، في حال وجود قاصرين وبالغين سن الرشد و ورثة للمستأجر ولم يتفقون على اختيار أحدهم لنقل الحقوق والالتزامات أليه أو اعتماده وريثاً بإدارة شؤون العقد، يفسخ العقد، والمفروض أن يكون فسخ العقد اذا أجمع الورثة على إنهاء التعاقد ولو بقرار الوصي على القاصرين مع رأي البالغين وليس مجرد عدم اتفاقهم على ممثل عنهم في الادارة يكون مبرراً لفسخ العقد.

- النائب سجاد سالم حسين شاطي:-

أعتقد بانه جميع قوانين الزراعية ما عدا قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ تأخذ وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر المزارعين أو كبار الفلاحين، بينما وجهة النظر الغائبة عنا هي مصلحة صغار الفلاحين وأعتقد بانه هذه مهمة جداً، وحتى في اجراءات هذا التشريع أيضاً لا توجد وجهة نظرهم والتي لا تعبر عنها بصورة صحيحة مع الاسف الجمعيات الفلاحية، السيد الرئيس الزراعة تتحول في بلدنا شيئاً فشيء الى مصلحة والى من لديهم رؤوس أموال كبيرة، وهذا قد يكون مهم في الانتاج ولكن ما هو المهم بأنه اذا

أضفنا مليون طن حنطة للإنتاج والمقابل لدينا مئات الالوف من الفلاحين هم سوف يضافون الى البطالة في هذا البلد وتتعاظم الهجرة من الريف الى المدينة، وهذه نحن ضدها في كل تأكيد، وليس لديهم القدرة على الزراعة نتيجة فقرهم ونتيجة عدم مقدرتهم على زراعة أراضيهم، اعتقد اثنين من النقاط المهمة لتدعيم وضع صغار الفلاحين في العراق.

الاول:- هو الابقاء على دعم المدخلات الزراعية لأنه فيه الديمومة لاستمرار عملهم وبقاءه رغم شحة هذه المدخلات في الاسمدة وفي البذور، ولكن تحافظ على ثبات الاسعار في السوق العراقي نوعاً ما.

الأمر الثاني:- بأنه شمولهم شمول خاص بقانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال لأنه طبيعة عملهم وانتقالهم وتحولهم من اراضي زراعية الى أخرى كأجراء وعمال تضع من الصعب تصنيفهم في قانون الضمان الاجتماعي والآن لدينا مشروع أيضاً موجود لقانون الضمان الاجتماعي، يجب أن تكون لهم آلية خاصة واجراءات خاصة في شمولهم.

- النائب يحيى احمد فرج حمادي العيثاوي:-

١. تطرق الأخوة جميعاً الى هذا القانون ولكن هناك مسألة مهمة، المادة (٦/ سادساً) للمستأجر حق إقامة منشآت مؤقتة أروائية أو غرس بساتين أو مشاريع الثروة الحيوانية والمشاريع المكملة الى ما ذلك، لم يتطرق القانون كيف يستطيع الفلاح أن يسكن هذه الأرض، أي أنا اليوم يعطونني عقد زراعي سواءً (١٠٠٠) دونم أو (١٠٠) دونم أو (٥٠) دونم أو أقل ولا استطيع أن ابني فيها بيت حتى في سبيل استطيع مداراة الأرض وايضاً الأولاد الذين يتبعون هذا الفلاح يجب أن تكون لهم مخصص أن يسكن هذه الأرض في سبيل إدامتها، لا يستطيع أي فلاح في العراق بعيداً عن الأرض أن يستطيع مزاولة مهنته بصورة صحيحة.

٢. لدينا قانون الاستثمار يقول السماح لبناء المصانع والمخازن والورش الصناعية الخاصة بالقطاع الزراعي على الأراضي الزراعية والعقود الزراعية خارج وداخل حدود المدن والبلديات، هذا قانون الاستثمار بالتعديل يحق للمستأجر إقامة مشاريع خاصة بالقطاع الزراعي، سواءً كانت معامل سواءً كانت ورش وسواءً كانت مخازن للتبريد لم يذكر في هذا القانون.

٣. في حالة زراعة الأشجار ومنها النخيل والزيتون هناك قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ مشمول بالتشجير، لم يذكر في هذا القانون العودة الى هذا القانون القديم بحيث يستطيع الذين زرعوا في قانون (٣٥) سيادة الرئيس النافذ الآن في قانون (٣٥) قانون (١٤) لسنة ١٩٩٢ لم يحدد أن يتملكون، هنا يقول في القانون الذي (٥) سنوات يتملك جيد الذي بالأثر الرجعي لماذا لم نذكرهم ونقول الذي شجروا في الماضي والآن لديهم مزارع يملكون؟

٤. هناك أراضي مهمة في موقعها حيث أن أي مخالفة بسيطة من قبل الفلاح يتم مساومته من أجل بيع العقد الى جهات أخرى، هناك أراضي مميزة سيدي الرئيس داخل البلديات وداخل المدن، الفلاح دائماً يساوم أن يترك أرضه لأي خطأ سواءً بسيط.

٥. هناك عقود زراعية تم فسخها من قبل مديريات الزراعة لكون تم استملاكها من قبل وزارات ولم يتم تعويضهم عن المنشآت والمزروعات وهذا إجحاف بحق أصحاب العقود وهذا يشمل الأراضي التي تم إحالتها للاستثمار، هناك أراضي تم إحالتها للاستثمار ولم يعوض أصحاب الأراضي على المنشآت وعلى المزروعات والآن هناك مشاكل ما بين هيأة والاستثمار والفلاحين وخصوصاً الذين لديهم بيوت موجودة فيها.

٦. لم يتم التطرق الى كيفية تحويل العقد من عقد زراعي الى عقد استثماري، بالقانون النافذ إذا تريد أن تحول الى عقد استثماري يجب أن يعلن فرصة أخرى للاستثمار وهذا غير صحيح لأن أنا لدي عقد كيف أتنازل عنه للدولة في سبيل أن يكون استثماري؟ يجب أن تعدل هذه الفقرة ويكون القرار في حالة تحويل العقد الزراعي من عقد زراعي الى عقد استثماري يجب أن يكون عندما تصدر إجازة الاستثمار يلغى العقد القديم.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

١. سيادة الرئيس بالنسبة للمناطق المتنازع عليها وفق المادة (١٤٠) من الدستور، أغلب أصحاب حق التصرف والعقود على أراضي زراعية في هذه المناطق تم مصادرة حقوقهم بقرارات من مجلس قيادة الثورة المنحل لأسباب سياسية وأسباب التغيير الديموغرافي، حالياً هذه الأراضي مسجلة باسم وزارة المالية لذلك أي تصرف جديد على هذه الأراضي سوف يكون مخالفاً للمادة (١٤٠)، لذلك أقترح على لجنة الزراعة باستثناء المناطق المتنازع عليها وفق المادة (١٤٠) لحين تطبيق المادة (١٤٠).

٢. بالنسبة للمادة (٢/ ثالثاً) يمتلك المستأجر الذي يزرع مساحة تتراوح ما بين (٥-١٠) دونم بالنخيل أو أشجار الزيتون بعد مرور (٥) سنوات على تاريخ الغرس وتوفر شروط البستنة على أن لا يقل عدد النخيل عن (٤٠) نخلة في الدونم الواحد، السؤال هل هذه المادة

تشمل فقط النخيل والزيتون؟ أم الأشجار الأخرى؟ إذا كان الجواب فقط النخيل والزيتون فماذا بالنسبة للأشجار الأخرى؟ هل نحن في العراق لدينا اكتفاء ذاتي بالنسبة للأشجار الأخرى؟ أو فقط يشمل الزيتون والنخيل؟

٣. بالنسبة للتقرير المقدم من قبل السيدات والسادة أعضاء لجنة الزراعة، بصراحة لدينا ملاحظات كثيرة حول التقرير ولكن أغلب السيدات والسادة ذكروا الملاحظات حول هذا التقرير، فقط الفقرة (١٤) من التقرير تتكلم عن الآراء من قبل اللجان الأخرى والجهات المعنية، سيادة الرئيس بالنسبة للنظام الداخلي المادة (١٣٢)، (٣٣)، (١٣٤)، المقترحات تقدم الى اللجان المختصة بعد القراءة الثانية، نحن اليوم بصدد قراءة ثانية بالنسبة للمشروع لذلك جميع المقترحات اللجان والجهات المختصة سوف ترسل الى لجنة الزراعة بعد القراءة الثانية.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

لجنة الزراعة والمياه الملاحظة الأولى كانت ملاحظة مهمة لأن تطبيقها في جميع المناطق سوف يسبب مشكلة، لدينا مناطق مشمولة بالمادة (١٤٠) يجب أن يستثنى لأن هناك مشروع وصل الى مجلس النواب الذي هو مشروع إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالأراضي الزراعية في تلك المناطق، فيجب معالجة هذا الموضوع.

- النائب باسم نغميش جليف زغير الغيرباوي:-

١. الحقيقة مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية يفترض أن يراعي تجاوز المشاكل الموجودة في القوانين والقرارات السابقة، نحن في محافظة واسط وبالتحديد صغار الفلاحين هناك مشكلة أشبه ما يكون أصبحت أزلية في موضوع التعاقد ضمن قانون (٣٥)، (٧٠%) من الأراضي الموجودة في مناطقنا لم يتمكنوا مستغلين هذه الأراضي من التعاقد وفق (٣٥) وذلك بسبب ربط مسألة التعاقد بالخطة الزراعية أو بتوفير الحصة المالية، أنا اتأمل وأتمنى من الأخوة في اللجنة فصل موضوع التعاقد عن موضوع توفير الحصة المائية أو الخطة الزراعية لأن مسألة التعاقد هي ضمان شرعية التصرف للفلاح، بينما الخطة الزراعية مرتبطة بتوفير الحصة المائية، هذا الموضوع يجب أن يراعا في القانون حتى تتوسع عملية التعاقد مع شريحة واسعة من الفلاحين.

٢. موضوع الصلاحيات وتسهيل عملية التعاقد، صلاحيات مالية وقانونية وإدارية، هناك الكثير من الصلاحيات مطلوب تفويضها من قبل السادة الوزراء الى المحافظين والى مدراء الزراعة في المحافظة، وبالتالي تفويض هذه الصلاحيات و إعطاء هذه الصلاحيات وفق القانون للمحافظين ومدراء الزراعة في المحافظة بالتأكيد سوف يسهل عملية التعاقد، ولدينا مجموعة من الملاحظات الأخرى أن شاء الله سنقدمها مكتوبة للأخوة في لجنة الزراعة.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً لجنة الزراعة والمياه والاهوار، وننتقل الى الفقرة سابعاً من جدول الأعمال التي هي المناقشات عامة، لجنة الزراعة انتظروا في أماكنكم يوجد خطأ يوجد نواب طالبين مداخلة.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد المطلك:-

١. هناك مناطق مضمونة الأمطار وهناك شبه مضمونة الأمطار وغير مضمونة الأمطار، هذه في الأراضي الديمية فجميعها تحسب نفس الحساب في موضوع الإيجار، يفترض أن تقلل إيجارات لفئة غير المضمونة وشبه مضمونة حتى لا تحسب كما المناطق المضمونة لأن هي بالأساس شبه مضمونة أي قليلة الإنتاج وتحسب حالها حال المناطق المضمونة، أطالب الأخوة في اللجنة إعفاء الفلاحين في حال سنين الجفاف أن يضمن إعفاء المواطنين أو الفلاحين ولا سيما (٤) سنوات الجفاف يضرب البلد وبالخصوص في محافظة نينوى، أطالب الأخوة بتضمين إعفاء الفلاحين من الإيجار خلال هذه الـ (٤) سنوات.

٢. أنا أعتقد أن من الصحيح أن لا يكون موظف له حق في الإيجار لأن بعض الموظفين أساسا عندما استلم الوظيفة كان له أرض إيجار فلا أعتقد أن من الصحيح أن يكون لعدا الموظف أن لا يملك أرض أو لا يستأجر أرض، في المادة (٥) حتى لا يحصل إشكال يفترض ايضاً أن يكون المؤجر من أهالي المنطقة أي تضاف فقرة على المادة بذلك، لأن هناك إشكالات كبيرة يأتي بعض المواطنين يبيعون ويأتي شخص من اتجاه آخر وتحصل مشاكل وهذه ما تحصل لدينا في محافظة نينوى كثيراً فأرجو أن تضمن هذه النقطة، لتشجيع الزراعة لأصحاب الآبار الارتوازية والمرشات وخصوصاً بعد ري الجزيرة الشمالي والمشاريع الاروائية بسبب قلة المياه ضعفت، فهناك أصحاب آبار ارتوازية ومرشات عوضوا الدولة عن هذه المشاريع، أطالب بتخفيض أجور الكهرباء لأن أجور الكهرباء بصراحة قد تثقل كاهلهم بطريقة غير طبيعية يعتبر عليهم تجاري وبذلك لا يحققون أرباح، كذلك مسألة النفط في وقت البذار لا يعطى النفط إلا قريباً

على الحصاد وفي وقت الحصاد لا يعطى إلا في الشتاء فأعتقد هذا الموضوع يجب أن يعالج في مسألة الحكومة، ايضاً بصراحة من غير الصحيح عدم وجود بيت في الأرض الزراعية أي كان حجمها سواءً كانت (١٠) دونم أو (٥٠٠٠) دونم ضمن القانون، أنا أقول حتى لو بيت واحد حتى لا يكون هناك مجمعات أو ما إلا ذلك.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

بخصوص المادة الأولى سيادة الرئيس التي تشير عن أن لا تزيد مساحة الأرض عن (٥٠٠٠) دونم نجد أن هذه المساحة كبيرة جداً نرى ضرورة تقليلها وزيادة عدد المستفيدين، بخصوص المادة (٢/ أولاً) مدة عقد الإيجار (٢٥) سنة ايضاً طويلة وغير مبررة ويفضل جعل المدة من (١٠-١٥) سنة وأن يكون تجديد عقد الإيجار غير تلقائي لغرض تمكين إعادة النظر إيجار مثيلات هذه الأراضي بما يحقق إيراداً مناسباً لخزينة الدولة، ضمن المادة (٢) تمليك الأراضي بالطريقة المبسطة هذه بعد مرور (٥) سنوات فقط وبعدد (٢٠٠) نخلة فقط (٥) ضرب (٤٠) فيه تفريط لأراضي الدولة خصوصاً عدم وجود شروط للاستعمال ما بعد التمليك.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

لجنة الزراعة والمياه هل لديكم أي إجابة أو شيء؟

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

بصراحة الأخوان كفوا ووفوا بخصوص الملاحظات لكن، نحن لدينا ملاحظة بخصوص المادة (١٤٠) نرجو من لجنة الزراعة أن تكون هناك استثناء لهذه المناطق لأن بصراحة نحن أمام إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة لسنة ١٩٧٠وبعد السنوات اللاحقة.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب هذا الموضوع تم التطرق له من النائب (ريبوار) وأكدنا عليه سوف يأخذ بها أن شاء الله.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

فيحب أن يأخذ بنظر الاعتبار لأن هذه المناطق لغاية الآن مشاكل عالقة ما بعد ٢٠٠٣ لغاية يومنا هذا.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

لجنة الزراعة هل لديكم ملاحظات أو إجابة على ما تم طرحه من قبل السيدات والسادة النواب؟ بشكل مختصر.

- النائبة زوزان علي صالح بيرو الهاجاني:-

شكراً للسيدات والسادة النواب على مقترحاتكم وآرائكم، بالنسبة للمناطق المتنازع عليها في المادة (١٤٠) ستنظر اللجنة في هذه الفقرة أن شاء الله وتعالج، وايضاً بالنسبة للأراضي لماذا (٥٠٠٠) دونم؟ لأن كانت هناك أراضي مستغلة من قبل بعض المحتكرين ولم يقوموا باستغلالها بمشاريع زراعية، أي وضعوا اليد عليها لكن لم يتم استغلالها لهذا (٥٠٠٠) دونم كحد أقصى لاستغلال هذه الأراضي الزراعية بكثير من المشاريع، ليس فقط للزراعة أو للثروة الحيوانية من مربي الحيوانات والى

أخره، ايضاً استثمارات زراعية أخرى مثل الصناعات الغذائية معامل النسيج والجلود، أما بالنسبة للفئة المستهدفة في هذا القانون هو بالتأكيد للمهندسين الزراعيين وايضاً للأطباء البيطريين والأفراد العراقيين الذي يستغلوها ايضاً كالشخص العراقي الذي لديه إمكانيات أن يستغل الأرض الزراعية في مشاريع زراعية والى أخره وايضاً الشركات وايضاً الجمعيات الفلاحية، تشجيعاً لمكافحة التصحر لتشجيع الاستثمار الزراعي في الأراضي الزراعية واستغلال الثروات الطبيعية في البلد، أما بالنسبة لتحديد سعر الأراضي الزراعية بالتأكيد يجب أن يكون هناك تحديد لأسعار الأراضي الزراعية لأن من منطقة الى منطقة أخرى تختلف وايضاً حسب المنطقة الجغرافية والطبيعة الجغرافية والى آخره، أما بالنسبة للمادة (١١) الظروف القصوى يقصد بهذه العبارة هي سبب الحروب، لاحظنا تضرر الفلاحين خاصة في المناطق التي تعرضت لهجوم داعش الإرهابي وايضاً الفيضانات والسيول لتحديد بدلات الإيجار ومساعدة الفلاحين وتشجيعهم، هذه بالطبع ستكون من قبل وزارة الزراعة، ونطلب من السادة والسيدات النواب بأن يكتبون ملاحظاتهم ويرسلونها مكتوبة الى اللجنة.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً لجنة الزراعة والمياه والاهوار، الفقرة سابعاً المداخلات العامة، السيد النائب تم أخذ المداخلة وبالتأكيد تحتاج اللجنة أن هذه الملاحظات يتم إيصالها مكتوبة الى لجنة الزراعة حتى يأخذ بها كجزء من المشروع، الفقرة سابعاً المداخلات العامة، قبل المداخلات العامة يوجد بيان سبق وأن وافقت الرئاسة على قرأتها، تم تأجيلها بطلب رسمي من اللجان المعنية.

- النائب محما خليل قاسم حسن:-

يقرأ بيان حول قضاء سنجار والاعتداء على الجوامع ودور العبادة.

هذه الحقيقة الأخرى أن الايزيديين عندما حررت سنجار بجهود البيشمركة والحشد الشعبي والقوات العراقية، حافظنا كرئيس وحدة إدارية على مزار (ستِ زينب) وكنائس المسيحيين بدعم وزيارة الأخ الشهيد (أبو مهدي المهندس)، أما اليوم هناك استهداف للمكون الديني الايزيدي.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً السيد النائب كان مضمون البيان واضح، لجنة الأوقاف وكذلك لجنة الأمن والدفاع تشكيل لجنة تحقيقية للتقصي حول ما حدث في سنجار.

- النائب امير كامل محمد المعموري (نقطة نظام):-

فيما يخص المادة (٣٧/ ثالثاً) من النظام الداخلي، رئيس المجلس أو رئاسة المجلس قد تخطت الفقرتين الرابعة والخامسة من فقرات جدول الأعمال من غير بيان الأسباب وبذلك مخالفة لنص المادة (٣٧/ ثالثاً) من النظام الداخلي التي ألزمت بمناقشة فقرات جدول الأعمال بحسب تسلسلها.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب تم بيان الأسباب بكتب من اللجان المعنية.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي الشمري:-

المادة (٢٢) من النظام الداخلي تنعقد جلسات المجلس بما لا يقل عن (٨) جلسات شهرياً، نطلب من رئاسة المجلس أن يكون تحديد جدول للجلسات الشهرية كون نحن مسؤولين لجان وهناك استضافات عديدة في داخل اللجان وعلى الدوام ما يتعارض استضافة اللجان مع الجلسات الخاصة بالمجلس، لأن عدم وجود استضافات أثناء انعقاد الجلسات، فيرجى تحديد المواعيد الخاصة بالجلسات دون جدول الأعمال هذا مما يسهل الاستضافات الخاصة بلجاننا حتى يستمر عملنا بصورة جيدة بما يليق بمجلس النواب العراقي.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

أتحدث عن موضوعين في الحقيقة الموضوع الأول عام، يصادف يوم (١/ أيار) عيد العمال وكنا نتمنى في هذا الوقت أن نكون قد انهينا في مجلس النواب العراقي تشريع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الذي تم قراءته لمرتين لكن تأخر تقديمه للتصويت لغاية الآن، سيادة الرئيس هناك عشرات بل مئات الآلاف من العمال غير مشمولين حالياً بأحكام قانون العمل والتقاعد وحتى القانون النافذ حالياً، وأكثر المشاريع والشركات تتهرب من تطبيق القانون وايضاً بسبب وجود الفساد في التزام الشركات لضمان العمال العاملين لديها وفي ذات الوقت تحصل على براءة ذمة أو على تأييد لتسيير أعمالها، نتمنى ونطلب من رئاسة المجلس أن يتم التوجيه بضرورة تقديم مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال لغرض التصويت عليه من أجل شمول فئات العمال، هناك مشكلة تخص محافظة ميسان تتعلق بمشروع ماء العمارة الموحد، هذا المشروع من المشاريع المتلكئة وخدماته ينبغي أن تشمل مركز المحافظة، منذ عام ٢٠٠٨ لغاية الآن لم يكتمل هذا المشروع وبسبب الزيادة السكانية والتوسع العمراني حالياً الكثير من أحياء محافظة ميسان مركز مدينة العمارة تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب، أكثر من ذلك حصل هناك مشكلة بسبب تقاطع بعض مشاريع المحافظة مع هذا المشروع، لذا أطلب من رئاسة المجلس توجيه لجنة الخدمات النيابية وايضاً لجنة النزاهة لوجود شبهات فساد موجودة في هذا المشروع لغرض متابعته من أجل حسمه لأن المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

توجيه كتاب رسمي بما تفضلت به الى رئاسة المجلس حتى يتم توجيه اللجان المعنية.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

نحن على أعتاب إقرار قانون الموازنة الإتحادية للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)، وما تضمن الموازنة من إيقاف التعيينات لهذه السنين وكثرة الخريجين السنوية لكل سنة يكون لدينا ما يقارب (٢٥٥) ألف خريج، وهذه الأيادي والهمم العالية لدى الشباب من غير المنصف عدم إستثمارها في مشاريع إقتصادية تكون مردود إقتصادي على البلد وتكون تشغيل لهذه الأيادي العاملة وإستثمارها في

مشاريع التنمية المستدامة ومشاريع إقتصادي وتحول إقتصاد البلد من دولة نفطية إلى دولة ريعية وصناعية، القضية خطرة وفي هذه السنين الثلاث إذا لم نمضي بإتجاه عدم تنمية القطاع الزراعي وقطاع الشباب والصناعة والضرائب والكمارك سيكون هنالك عجز أكثر من العجز المتوقع في الموازنة وسوف تحل كارثة بالشباب والأيادي العاطلة عن العمل، وعدم مضي الحكومة بإتجاه تفعيل إتفاقية ميناء الفاو وطريق الحرير والحزام الإقتصادي مع دولة جمهورية الصين الشعبية، هذا الأمر يضعف من الوضع الإقتصادي العام للبلد علينا ان نكون جادين بهذا الإتجاه وعلينا تفعيل هذا الأمر، الدول تتقاتل وتدفع المليارات من أجل الإلتحاق بطريق الحرير والحزام الإقتصادي ونحن نرفض ونحن أصحاب هذا الشأن وأصحاب السطوة بهذا المجال، نحن كجمهورية العراق الموقع الإستراتيجي المعني بهذا الحزام الإقتصادي وللأسف دولة طاردة للإقتصاد هذا الكلام غير مجدي، ننوه لهذا الأمر ونرجو من رئاسة المجلس متابعة الحكومة لهذا الشأن لتفعيل قضية طريق الحرير والإتفاقية الصينية.

- النائب جواد كظوم اليساري:-

أولاً: نحن كنواب توجه لنا أسئلة حول سلم الرواتب هل يوجد هكذا قانون وأين موجود حالياً؟ وإلى أي جهة وصل هذا سلم الرواتب؟ نحن نُسأل ونقع في حرج لأننا ليس لدينا علم كمجلس نواب، هل هناك لجان فعلاً لدى الحكومة لدراسة هذا القانون؟ وهل هذا السلم موجود فعلاً لدى الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لم يردنا شيء رسمي بتعديل سلم الرواتب.

- النائب جواد كظوم اليساري:-

ثانياً: لدينا مطالبات بتعديل السن التقاعدي من (٦٠) سنة إلى (٦٣) سنة وحسب الطلب الموجود، هل هذا القانون فعلاً موجود؟ وهل سوف يتم تشريعه أو يعرض للتصويت ويقرأ قراءة والى وثانية؟ أيضاً تم توجيه هذه الأسئلة من الموظفين.

ثالثاً: اغلب الأعضاء تجمع على أن تخصيصات مبالغ المحافظات قليلة وطالبنا بزيادة المبلغ (٢,٥) ترليون إلى مبلغ أعلى هل هنالك إجراءات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم تم طرح هذا الموضوع في اللجنة المالية.

- النائب جواد كظوم اليساري:-

هناك طلب شبيه بسلم الرواتب حتى نجيب المتقاعدين يطالبون بزيادة هل هنالك زيادة للمتقاعدين أم لا؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

مطروح موضوع الحدود الدنيا للمتقاعدين امام اللجنة المالية، هذا الموضوع مهم بما يتعلق بالحدود الدنيا للرواتب التقاعدية مع زيادة الأسعار العالمية بشكل ملحوظ، وما يتعلق بالوضع الإقتصادي بشكل عام، الرواتب الدنيا التقاعدية لا تفي بالغرض، هنالك مقترحات لمعالجة هذا الامر ما بين الحكومة ومجلس النواب من خلال قانون الموازنة.

- النائب جواد كظوم اليساري:-

نحن نشكرك على إجابتك حتى نجيب مواطنينا.

- النائب باسم نغيمش جليف الغريباوي:-

نحمد الله على الشروع بتسويق حصول الحنطة في محافظة واسط وقبل يومين حضر السيد رئيس الوزراء في المحافظة وتم إفتتاح عملية إستلام محصول الحنطة في سيلوات المحافظة، لكن هنالك مشكلة يجب على الجهات المعنية في وزارة التجارة ووزارة الموارد المائية الإسراع في علاجها.

١. نحن نتوقع هذه السنة ان تكون إنتاج محصول الحنطة في محافظة واسط قد يصل إلى (٨٠٠) الف طن، الطاقة الخزنية للسايلوات الموجودة في المحافظة في الكوت والصويرة تصل إلى (٤٢) الف طن باقي الطاقات عبارة عن احواض وساحات كونكريتية وخزن غير نظامية، لذا نطالب بأن تراعى هذه المسألة وإنشاء سايلوات نظامية وان تضمن من ضمن الموازنة بإعتبار واسط هي ثلث الإنتاج من محصول الحنطة للدولة العراقية.

٢. ايمن الغراف الذي بطول (٨٢) كم عُزل بشكل تام عن أيسر الغراف بالتالي محاصيل الحنطة التي تسوف الآن الفلاح لا يستطيع إيصالها إلى السايلو منع وزارة الموارد المائية عبور السيارات الحمل على ناظم رقم (١,٢) ومقدم صدر الغراف بالتالي يجب على وزاة التجارة الإسراع.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

لديَّ عدةمواضيع على عجالة:

١. موضوع التشريعات قبل أكثر من ستة أشهر جمعنا تواقيع لتشريع قانون خاص بالأهوار ولغاية الآن لم يتم تشريعه أو البدء به، أين وصل؟ الجنة القانونية لم ترسل بطلبنا.

٢. لا زالت القراءة الثالثة رغم ورود ملاحظات منا على القراءة الثانية بالنسبة للجان المختصة وهذا ذكرناها في أكثر من مناسبة، ولغاية الآن لا توجد ولا لجنة لم نرسل ملاحظاتنا إليها وإجتمعنا وتناقشنا للقراءة الثالثة، نتمنى من حضرتك الإهتمام بهذا الموضوع لأنه سبق وأن وجهت به ولغاية الآن لم يتم إتخاذ به أي إجراء.

٣. موضوع الموازنة أتمنى إن تكون مقترحات مثل ما اللجنة المالية تستضيف وزراء وتناقشهم، المفروض الإستضافات تكون للوزراء واللجان المختصة مع الوزارة حتى نقلل الوقت ويكون إستضافة لأعضاء مجلس النواب لكل محافظة ويتناقشوا مع اللجنة المالية مقترح قانون الموازنة الخاص بمحافظتهم.

٤. موضوع سلم الرواتب والتقاعد هذه القوانين من المواضيع المهمة في الشارع العراقي وكلنا نعرف إن سلم الرواتب غير منصف وغير عادل وكذلك قانون التقاعد والحدود الدنيا.

٥. موضوع تحدثت به طويلاً موضوع المادة (١٤٠) والمفروض زيادة تخصيصاتها والتي تشمل مناطق الإهوار وقانون رقم (١٦) والذي يوم او يومين في الشهر يتواجد القاضي ولديه أكثر من (١٥٠٠) معاملة كاملة لغاية الآن لم تحسم.

- النائب شريف سليمان علي الباستكي:-

الحكومات يجب أن تلتزم بالإتفاقيات وتكرس جل إمكانياتها لذلك، خاصةً إذا كانت هذه الإتفاقيات تخص حياة المواطنين والفئات المظلومة والمهمشة وتعرضت للإساءة والكثير من المعاناة وهنا أود الإشارة إلى إتفاقية سنجار بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان حول تطبيع الأوضاع في سنجار، حيث رغم مضي أكثر من سنتين على إبرامها إلا إنها لم تطبق سوى بنسبة ضئيلة لا تتجاوز (٥%) بل لا تذكر، والتي تعتبر هذه الإتفاقية خارطة الطريق لأستتباب الأمن والإستقرار وبناء سنجار وعودة النازحين بعد تهيأة الأرضية لذلك، وهنا أشير إن الأداء الحكومي في هذه المناطق هزيل وضعيف ودون المستوى منذ هجمة داعش وإلى الآن على مناطق سنجار وخاصة المكون الإيزيدي يعاني شتى أنواع المعاناة الأمر الذي أفسح المجال للعديد من الأطراف السياسية والفئوية المغرضة لمحاولة تحقيق مأربها والحصول على مكاسب في هذه المنطقة، وما حصل أخيراً خير دليل على ذلك بل حاولوا تحقيق شرخ وبث الفتن لتحقيق أهدافهم حيث إتهموا الإيزيدين بالتجاوز على حرمة العتبات المقدسة، الامر الذي ننفيه نفياً قاطعاً لأن الإيزيدين يقدسوا جميع الأديان.

- النائب رفيق هاشم شناوه الصالحي:-

هناك ألاف من المتطوعين أنخطوا في القوات المسلحة تحت مسمى حشد وزارة الدفاع، بعد أيام من سقوط مدينة الموصل جاءوا تلبية لنداء المرجعية الدينية العليا وشاركوا في العمليات العسكرية وتحرير الأقضية والنواحي في محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى والأنبار، وإن حشد الدفاع البالغ عددهم اكثر من (٢٠) ألف مقاتل الموجودين حالياً في قواطع عمليات ديالى وصلاح الدين لم يتم إنصافهم في الموازنات السابقة أو الإستفادة من خبراتهم العسكرية وإنصافهم او إضافتهم إلى وزارة الدفاع بشكل رسمي مطلبنا تثبيتهم على ملاك وزارة الدفاع وحسم هذا الملف وهم الآن لديهم وقفة إحتجاجية مستمرة لإنصافهم، المفروض الإلتفات لهذه الشريحة المهمة.

موضوع المشمولين في المادة (١٤٠) عوائل تنتظر لسنين طويلة مطلبنا الإسراع في حسم هذا الملف بتخصيص مبالغ مالية إلى لجنة المادة (١٤٠) وإنصافهم وحسم هذا الملف.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

من المسلمات إن مجلس النواب هو أعلى سلطة تشريعية وفي قبة مجلس النواب يتم التصويت على كافة السلطات الأخرى بإعتبار بإعتبارها السلطة العليا من هنا ومن هذه القبة يخرج كبار موظفي الدولة، ما نلاحظه اليوم هناك من يحاول التقليل من شأن مجلس النواب وهذا يتطلب تعديل قانون مجلس النواب بالشكل الذي يحفظ شأنية مجلس النواب أولاً.

ثانياً: ما يحصل اليوم هناك بعض الوزارات تخاطب مجلس الدولة في فتاوى معينة ومجلس شورى الدولة تفتي بما ينسحب على سلطة مجلس النواب الرقابية او التشريعية، مثلاً الوزارات يسألون مجلس الدولة على قضية الدور الرقابي بالتفتيش، هذه الوزارات تشكل وحدات تفتيشية هي مصغرة ولكن لا يمكن أن تكون الخصم والحكم في آن واحد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

خارج التسجيل، قرار مجلس الدولة مخالف بما يتعلق بالمخاطبات، اولاً لا يفتى في مورد النص، هناك نص (مخاطبة النائب إلى المؤسسات وإلى الوزارات مخاطبة رسمية وعلى المؤسسة أن تجيب خلال (١٥) يوم، عادوا وأعطوا تفسير مخالف للنص واضح بإمكان النواب أن يمضوا بالإجراءات الرقابية بالإستضافة أو السؤال الشفهي وقد تذهب إلى أبعاد اخرى من أصدر هذه الفتوى أحضروه هنا إلى المجلس.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

نعم ولكن هذه ممارسات خاطئة يجب ذكرها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بما إننا لا نقول له لماذا فعلت هكذا سوف يقوم بإصدار اكثر من أمر، رأيي وكل هذا الحديث خارج النص، سؤال شفهي معنون إلى مجلس الدولة ويحضر مجلس الدولة ما هو السند القانوني لك بمخالفة قانون مجلس النواب بالمادة كذا وكذا.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

هذا الذي أريد أنهيه في كلام وهذه النتيجة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعمل طلب من يرغب من السادة النواب توجيه السؤال الشفهي، هذا (١٦٣) توقيع لإلغاء القرار، اول إجراء نتخذه بالإجراءات القانونية توجيه السؤال الشفهي ويجيب عليه في مجلس النواب.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

سوف أتبنى هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحضره إلى هنا حتى يخبرنا ما هو السند القانوني على ضوء الإجابة الخاصة به نصدر قرار.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

سوف اتبنى هذا الموضوع، لأن لدينا أكثر من فتوى صدرت من مجلس الدولة تتعلق بالدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب وهذه مخالفة أسجلها، لدينا إستجواب حصل في مجلس النواب وهو الإستجواب اليتيم، اتمنى من حضرتك أن نحسم هذا الموضوع بإتخاذ الإجراءات القانونية وفق ما نصت عليه المادة (٦١) سابعاً من الدستور.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم ذلك.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

طلب شخصي، انا اعرف وزارة الصناعة فيها تراكمات كبيرة جداً الذي يحصل في وزارة الصناعة بانه مثلاً الشركات الرابحة كانت تعطي لكل موظف تقاعد وبعد ان خسرت عملت مناقلات لهذه الأموال هؤلاء الأشخاص الموظفين انحرموا في الولايات السابقة للوزارة، اتمنى أن يكون تبني من السيد رئيس مجلس النواب برعاية أبوية أن لا يحرموا هؤلاء الفئة بالألاف من تقاعدهم في وزارة الصناعة ويتحملوا وزر الشركات التي خسرت أثناء الفترة السابقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدة النائبة قلتِ طلب شخصي وهذا طلب عام.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

نعم طلب عام أعتذر اتمنى ان تحذف هذه الكلمة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدة النائبة (عالية نصيف) او من يرغب من السادة النواب بتوجيه السؤال الشفهي حتى نحدد به موعد الأسبوع القادم وحضروا المخالفات، السؤال الشفهي نائب واحد يقدمه، وهذه التواقيع تعرض بعد إجابته، نستلمها وبعد إجابتهم الشفهية نتخذ القرار المناسب بموجب الطلب

- النائبة ضحى رضا هاشم القصير:-

كانت لدي ملاحظتين، الملاحظة الأولى سبقتني بها السيدة (عالية نصيف) وأنا كمستجوِب أردت أن أعرف نتيجة الإستجواب وحضرتك أجبت وأغنيت الموضوع.

ثانياً: (قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم ان يكون رسولاً) اين المعلم وأنتم تشاهدون ما حدث في الأيام القليلة السابقة من اعتداء واضح على الهيئة التعليمية، المعلم كرامته مستباحة نحن مطالبين كأعضاء مجلس نواب بالإسراع بتشريع قانون حماية المعلم لما يتعرض له من إعتداء واضح وإعتداء سافر على الهئية التعليمية على العموم وبالتالي أعتقد هذا الأمر يذهب كرامة المعلم والتعليم، بالتالي ننتظر من حضرتكم أن يكون هنالك إسراع بضرورة تشريع قانون حماية المعلم.

- النائب حسين علي حسين السعيدي:-

قبل أيام زارت لجنة الخدمات محافظة بابل وخرجت بمجموعة من التوصيات والمقترحات، واول ما خرجت به هو إن محافظة بابل محافظة منكوبة وتحتاج إلى اموال إضافية في الموازنة وإدراج مكونات من الوزارات، الحقيقة نتمنى من حضرتكم الكريم وبأسم نواب محافظة بابل ان يتابع هذا الموضوع لأن مثلما تعرفون الشعب وبالأخص الجمهور بالبابلي سأم من اللجان والتوصيات حتى تكون هناك مصداقية لهذه اللجنة نطالب حضرتك الكريم والسيد رئيس الوزراء بمتابعة هذا الموضوع لأن بابل فعلاً منكوبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الخدمات التأكيد بتقديم تقريرها إلى رئاسة المجلس.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

الموضوع يخص محافظة بابل في عام ٢٠١٩ تم تخصيص مبلغ (٢٥٠) مليار بخصوص بابل عاصمة الثقافة الحضارية، مبلغ (٢٥٠) مليار كانت المفروض وزارة الثقافة وكذلك الوزارات والمحافظة ووزارة التخطيط تكون معنية بتوفير هذه التخصيصات وتكتمل هذه التخصيصات بسنة ٢٠٢٢ مع التنفيذ لغاية الآن تم تسليم مبلغ (٥٢) مليار إلى محافظة بابل من هذا المبلغ، وبأعتبار بابل عاصمة الثقافة الحضارية لم تنفذ أي فقرة من فقرات الأخرى، ولا نعلم هذه الأموال أين ذهبت ؟ مخصصة وبكتب رسمية من الحكومة، أين ذهبت هذه الأموال لا نتعلم لغاية الآن؟ ولم يتم تضمينها في الفقرات الأخرى من السنوات الماضية نطلب من حضرتكم الكريم تدخلكم في هذا الجانب من خلال الموازنة الإتحادية لسنة ٢٠٢٣.

ثانياً: نحن نساعد على العمل وأصبحت قوائم الكهرباء مضاعفة على أصحاب المحلات، المحل تجاري لكنه بسيط جداً مواد غذائية مضاعفة القائمة عليه ومحل صغير القائمة مضاعفة عليه، صاحب والمحل صعب عليه أن يسدد هذه القوائم لأنها مضاعفة هذا الموضوع يكون مع المصانع الكبيرة وكذلك المصانع يجب أن تراعى في هذا الموضوع يجب أن نشجع الصناعة، كيف نشجع الصناعة والقوائم (١٥-٢٠) مليون مترتبة على هذا المعامل ومتوقفة بسبب فواتير الكهرباء محسوب عليهم تجاري.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

عطفاً على ما تحدثت به السيدة النائبة حول إحترام الكوادر التربوية وعدم وجود حماية للمدارس، في اغلب محافظات العراق المدارس بلا حماية وتعرض الكوادر التربوية للإعتداء وبعض أفراد الشرطة منسبين إلى بعض شيوخ العشائر وبعض الأحزاب والمنظمات وبعض الشخصيات التي ليس لها علاقة بالدولة في اغلب المحافظات، هذا اولاً وسوف أعمل به سؤال شفهاي إلى السيد وزير الداخلية.

ثانياً: موضع الإستجواب سبق وقدمت إلى حضرتكم بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩ إستجواب إلى السيد وزير التجارة بسبب الفساد المستشري بسبب شبهات الفساد في السلة الغذائية وتجهيز العب العراقي بمواد غير صالحة لإستهلاك البشري؟، لا سيما الزيت ومعجون الصيني والدهن وبعض المواد الأخرى التي غير صالحة للإستعمال البشري، إضافة إلى ذلك عقد وزارة التجارة مع وزارة الدفاع يقدم طعام غير صالح للإستهلاك البشري للقوات الامنية، وسبق وقدمت تقرير إلى لجنة الأمن والدفاع وحضرتكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حضرتك قدمت طلبين للإستجواب، إستجواب على وزير سابق.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

هذا تم إلغائه بسبب انتهاء الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الطلب الثاني لم تذكر الاسباب ولا التواقيع.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

أربعة تأكيدات إلى مكتب السيد رئيس مجلس النواب حضرتك، فيه تقرير الرقابة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو الإستجواب؟ أنت طلبت إستجواب للوزير الفلاني، لقد احضرت المرفقات لكن لم تحضر الإسئلة.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

الأسئلة موجودة وسوف اجهزكم بها غداً إن شاء الله، بكل محبة أرجو الإسراع بتحديد موعد للسيد وزير التجارة لأن الموضوع يتعلق بالسلة الغذائية للشعب العراقي وإطعام الجيش العراقي لا سيما مواد غير صالحة لإستهلاك البشري.

تنمية الإقاليم في محافظة النجف الأشرف التخصيصات المالية هي (١) ترليون وفساد كبير جداً ومشخص وأغلب أهالي النجف الأشرف ممتعضين من هذا الموضوع مقترحي أن تقوم لجنة الأقاليم والمحافظات ولجنة الخدمات بأتخاذ الإجراءات اللازمة والتركيز على المختبرات الإنشائية التي تقوم بتقديم نتائج ربما مخالفة هذه أموال الشعب تذهب هدر.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

المعلوم إن وضع الصناعة الحالي جداً متردي خصوصاً في أغلب المحافظات، قبل فترة صرح السيد وزير الصناعة بهيكلة بعض المعامل في بعض المحافظات، الجميع يعلم إن محافظة الديوانية محافظة منكوبة وبالتالي ليس لديها لا صناعة ولا زراعة ولا منافذ حدودية، لديها فقط معمل نسيج الديوانية وفيه تقريباً (١١٠٠) موظف لغاية الآن وصرح السيد وزير الصناعة بهيكلة هذا المعمل، والموضوع اثار مخاوف كبيرة إستغراب كبير، بدلاً من تطوير هذه المعمال وعرضها للإستثمار وتطوير الخبرات الموجودة في المعامل هناك نية بهيكلة هذه المعامل، وهذا الموضوع يثير الإستغراب، السيد مدير عام الشركة يرسل بعض المكائن الحديثة في بعض المعامل الموجودة في الكوت مثلاً، وهناك حديث في الديوانية لإرسالها لأحد المعامل، هذا الموضوع في طور البحث حيث يتم تحديث معامل في بعض المحافظات وإنهاء الصناعة في محافظات أخرى هذا الموضوع يثير الإستغراب وأنا في طور إستحصال المعلومات، هذا أولاً.

ثانياً: موضوع الأوراق عندما دخلت لقاعة وجدت (١٢-١٣) بند ورق، الورق الذي يصلنا كثير جداً وطالبنا منذ مدة بان تكون هناك حوكمة ألكترونية داخل قاعة مجلس النواب يتم العرض بها جدول الأعمال للإختصار وتخفيف هذه الخسائر التي لا يوجد مبرر لها، ويكون الموضوع جداً أسهل، تكون شاشة امامنا ويعرض جدول العمل والمداخلات.

- النائب زهير شهيد عبد الله الفتلاوي:-

لدينا معايير دولية مطبقة في محافظتين للمدارس بعد نقل الصلاحيات من الحكومة الإتحادية إلى الحوكمة المحلية في المحافظات غير المنتظمة بإقليم والذي دخل عام ٢٠١٥ حيز التنفيذ، سمح للمحافظين رسم السياسات ووضع الخطط لمشاريع التنمية والإستثمار للمحافظة برؤيتهم الشخصية دون الرجوع للدوائر المستفيدة والمعنية وعدم زج الكوادر العاملة في هذه المديريات بدورات تدريبية وتهيأتها للمهام نتكلم عم مديريات التربية في محافظتين في كربلاء المقدسة والبصرة، هناك عقد مشروع أسمه مدارس المعايير الدولية قيمة العقد (١) مليار ومطبق في (١٠) مدارس وتدخل لهذه المدارس تجدها تفتقر لأبسط المقومات، لا يوجد مياه ولا رحلات وأعداد كبيرة في

الصفوف، مطبقين خمس مواد باللغة الإنكليزية من الصف الاول الإبتدائي إلى الصف الرابع الإبتدائي، الطالب إضافة للمواد الدراسية يجد مواد باللغة الإنكليزية ولا يعرف الجدوى منها، وطالبنا بالعقد من السيد محافظ كربلاء ومن السيد مدير التربية قبل شهرين ولم يزودوننا بالعقد لغاية الآنن نطلب من حضرتك الإطلاع على العقد واللجنة القانونية ولجنة التربية يطلعوا على العقد ومتابعة هذا الموضوع في محافظتي كربلاء المقدسة والبصرة.

- النائب سجاد سالم حسين الشاطي:-

ورد كتاب من وزارة الموارد المائية يخص محافظة واسط بإيقاف مشاريع الثروة الحيوانية وخاصة مشاريع الثروة الحيوانية، وهذا في محافظة متقدمة في الإنتاج الزراعي وفيما يخص الثروة الحيوانية في محافظة واسط يسبب كارثة لأنه وضعت وزارة الموارد المائية أخر موعد لمربي الإسماك لتسويق محصولهم وبالتالي إغلاق بحيرات الإسماك هو ٢٠٢٣/٧/١ وعدم منحهم أي مهلة إضافية، هناك جهل واضح في هذا الكتاب لطبيعة تربية الأسماك في المحافظة وطبيعة الحصة المالية في المحافظة، الحصة المائية لبحيرات تربية الأسماك هي ذاتها حصة الأراضي الزراعية بالتالي لا يوجد أي هدر في المياه، بالتالي نفس حصة المياه التي تأخذها الأرض الزراعية وبالتالي بقاء الحصة المائية ذاتها ولا توجد أي إضافة في هذا الجانبن هذا اولاً.

ثانياً: هذا القطاع فيه تشغيل ألاف من العوائل، نتكلم بالأرقام يوجد (٢٠٠) مشروع حوض و(٦٤) مشروع قفص عائم و(٢) مشروع نظام مغلق لتربية الأسماك بمجموع إنتاج كلي سنوياً (١٤٧١٩٠٠٠) كغم سنوياً هذا الشيء الهائل يحقق إكتفاء كبير في الأمن الغذائي.

ثالثاً: تحديد موعد ٢٠٢٣/٧/١ مربي الأسماك في نهاية شهر آذار باشروا في عملهم بالتالي مستحيل يوضع هذا الموعد كحد نهائي لهم خاصة غنهم مرتبطين بتسليف والديون، انا ضد هذه القرارات الإرتجالية ويجب ان نكون ضد هذه القرارات الإرتجالية التي تجعل القطاع زراعي والإنتاج الحيواني قطاع مستقر ونضمن ديمومته وبقائه وإستمراره للإكتفاء الغذائي في العراق وهذا مهم دون أن نشعر الشخص المنتج في هذا القطاع إنه في حالة قمار متى يربح ومتى يخسر إستقرار هذا القطاع ضروري جداً.

- النائبة نفوذ حسين محمد عبد الصاحب:-

جميعنا نعرف أهمية التعداد السكاني لجمع ونشر المعلومات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية بهدف توفير البيانات ذات الموثوقية العليا للمشرعين والمخططين لرسم السياسات والخطط التنموية ومنها توزيع نسبة الموازنة للمحافظات لغرض رفع الظلم والحيف عنها وبالخصوص محافظة كربلاء المقدسة، التي للأسف تعاني الظلم حيث تعامل على أساس عدد السكان البالغ (١,٢٤٠) مليون نسمة في حين إنها قاربت (٣) مليون نسمة، لذا أرجو من رئاسة المجلس إيلاء هذا الموضوع الأهمية القصوى خلال التأكيد على السلطة التنفيذية ووزارة التخطيط بالإسراع بإجراء التعداد السكاني.

ثانياً: قانون الإستثمار وإنعكاساته السلبية على مؤسسات التمويل الذاتي، إيضاً نعرف إن الهدف من قانون الإستثمار هو تحقيق التنمية الشاملة من خلال خلق نقاط جذب جديدة في المناطق الأقل جذباً، إن ما يحصل في المحافظات إستغلال سيء للأسف قد أستنفذت المواقع المتميزة داخل المدن والتابعة للمؤسسات البلدية والاخطر إستغلال المناطق الخضراء والفعاليات التخصيصية المعنية بها البلدية كساحات بيع المواشي والمخضر والفواكه المحددة إنشائها بتعليمات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢، والتي بينت إنها فعاليات حصرية يتم إنشائها من قبل المؤسسات البلدية كوها تدر عشرات المليارات سنوياً، للأسف هذا الموضوع بدأ يستغل من قبل بعض المحافظين بالضغط على مدراء الدوائر والمؤسسات البلدية وإحالتها للإستثمار الامر الذي يثير الشكوك وشبهات الفساد وقد تم غعلام السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير الإعمار والإسكان والبلديات وهيأة النزاهة بضرورة بضرورة عدم منح هكذا فعاليات للإستثمار اطب من رئاسة المجلس التشديد على السلطة التنفيذية لأخذ دورها الحقيقي لإيقاف التحايل على قانون الإستثمار.

أنا لدي فقط تعقيب وبحضورك سيادة الرئيس على قانون إيجار الأراضي الزراعية الذي تم مناقشته قبل قليل، هذا القانون نحن ثبتنا فيه ملاحظات كثيرة قانون بدون خطط استراتيجية للدولة وبدون خطة زراعية ولا أبداً، عملية بيع واستئجار أراضي الدولة للمتنفذين ووضحناها في مداخلة ولا أريد العودة لها، أريد أن أذكر قضية.

المادة (٢ ثانياً) الفقرة (ثالثاً)، أعتقد البساطة في استئجار واستملاك هذه الأراضي أن (٥ إلى ١٠) دونم تملك شروطها ماذا أي إذا انت قمت في زراعة (٤٠) نخلة وهذه مذكورة إذا كانت من نوع (تمر ملون، خستاوي، زهدي) غير معلوم (٤٠) نخلة تزرعها، أي في (٥) دونم تزرع (٢٠٠) نخلة حية أو ميتة غير معلوم تملك هذه الأرض وإذا كان لديك همة تزرع أيضاً (٢٠٠) نخلة أُخرى تأخذ (١٠) دونم تُملك بهذه البساطة سيادة الرئيس، يعني بعد التمليك ماذا سوف يكون؟ يخضع لهذا القانون يخضع لشروط العقد لا يخضع، أصلاً شروط

العقد هي غير متحققة في القانون وبائسة جداً، لذلك هذا القانون خطير جداً أمنى من لجنة الزراعة الأخذ في هذا الموضوع ونحنُ فصلنا القضية هذا موضوع.

الموضوع الثاني: قضية قرار مجلس الدولة الذي تم مناقشته، أنا أعتقد سوف لن ينتهي الموضوع في قضية السؤال الشفاهي أنا عن تجربة قبلَ صدور هذا المبدأ الا قانوني حقيقة نحن في معاناة مع الحكومة التنفيذية، أساساً هناك إعمامات من الدائرة القانونية أنهُ دائماً تأتي لنا وطبعاً مزاجية، أن أي طلب نطلبه أي وثيقة أي عقد أي مخاطبة، أرجو الإلتزام في الإعمام كذا وكذا في عام ٢٠١٩ أو ٢٠١٨ والطلب من اللجان المختصة قبل المبدأ القانوني صدقني سيادة الرئيس، لذلك أنا أعتقد توجيه الرئاسة للجنة القانونية في تعديل هذا القانون وإذا كان على عُجالة لإثبات رصانة واعتماد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا القانون في صالحكم.

- النائب محمد الخفاجي:-

كلا سيادة الرئيس فضفاض يقولون هم هكذا استندوا، مجلس الدولة هو مفصل القانون قالوا لمجلس النواب طلب الوثائق، فسروا قضية مجلس النواب هو ليس عضو، المجلس أو اللجان لهذا هم استندوا لهذهِ القضية، طبعاً المشرع ذكر مرة عضو مجلس النواب ومرة أخرى المجلس، هل من المعقول مجلس النواب يجتمع حتى يطلب وثيقة من الحكومة، ما هو دور العضو؟ أو أصلاً هي الفقرة مثل ما تفضلتم عندما تقول بعد (١٥) يوم أنا لدي عشرات الدعاوى وقيمة يأتينا الرد أنهُ حضر الممثل القانوني طبعاً أنا أُيم العوة بعد شهر لا ألتزم في (١٥) يوم نعرف نحن بعد شهر وشهرين، كون على ثقة بعد شهرين تأتينا الإجابة أن حضور الممثل القانوني للدائرة الفلانية وثبتَ أن بعدَ أربعة أشهر تم تزويدهُ في الإجابة وعدم وجود قضية جزائية أو جنائية وغلق الدعوة نهائياً، يعني أنا أنتظر خمسة أشهر وبالمناسبة لم أحصل على أي شيء حتى لم تأتي لي الإجابة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوفَ يتم متابعة هذا الأمر.

- النائب محمد الخفاجي:-

لذلك أتمنى هذا من جنابك سيادة الرئيس.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

هذا الموضوع قرار مجلس الدولة موضوع مؤلم وموضوع فيهِ تجاوز على السلطة الرقابية، حيثُ ينص يكون طلب المعلومات والوثائق من دوائر الدولة والقطاع العام من خلال اللجان الدائمة في مجلس النواب بعلم رئيس المجلس ونائبيه باستثناء ما يمنع القانون افشاء مضمونه، وعلى أثر هذا القانون كثير من الوزراء أتت إجابتهم أن مجلس الدولة لا يسمح أن أُعطيك المعلومة، حقيقة هذا مخالف للقانون ومخالف للدستور وعرقلة للعمل النيابي حيث نصت المادة (٤٧) (أولاً) من قانون مجلس النواب أعلاه، أنَ مكاتب أعضاء مجلس النواب هي جزء من تشكيلات مجلس النواب فلها صلاحيات مجلس النواب، أنا وبمساعدة الإخوة في (إشراقة كانون) قمت في جمع (١٦٣) توقيع لرفض هذا القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لرفض هذا التفسير.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

نعم لرفض هذا التفسير والإجراء القانوني المناسب من قِبلكم، أنا سوفَ أُ سلمهُ لكم وأرجو الحفاظ على حرمة السلطة الرقابية وهيبتها أولاً، وأيضاً مداخلة ثانية سريعة أقل من نصف دقيقة، بخصوص قانون إيجار الأراضي الزراعية، حقيقة لن ينضر هذا القانون إلى استثمار الطاقات المعطلة من الأطباع البيطريين من المهندسين الزراعيين، ألتمس إعادة النظر في هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الطلب يشمل الإستضافة.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

جنابكم تستطيعون الإشارة إليه، لأن أنا همشتُ لكم لإجراء ما ترونهُ مناسب، أُضيف لا بأس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أضفها.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

راجين تحديد موعد الإستضافة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الأمانة العامة اتصلوا في مجلس شورى الدولة وحددوا موعد في الإسبوع القادم استضافة مجلس شورى الدولة في جلسة علنية أعلنوها للإعلام أنهُ تم الحصول على موافقة (١٦٣) توقيع في استضافة مجلس الدولة في جلس علنية.

- النائب أميد محمد أحمد:-

سبق وذكرنا سيادة رئيس المجلس، أنَ الحكومات المحلية في المحافظات استغلوا فجوة عدم وجود مجالس المحافظات وصارت بؤرة من الفساد بصراحة ومن بين هذهِ المحافظات هي محافظة (كركوك) يعني هناكَ هدر في المال العام بالملايين وبالمليارات، وسبق أن رفعنا هذه ملفات الفساد إلى هيأة النزاهة بما نحن السلطة التشريعية في البلد ونراقب هذا الموضوع وعلى سبيل المثال وأريدُ منك التركيز على هذهِ الصور، هذا الطريق الرابط بين (كركوك, بغداد) مضى عليه سنتين ونصف من أثر الفيضانات ساقط الجزء اليمين والأن حتى جزء اليسار مهدد في السقوط، أي مسبب أزمة كبيرة لطريق السير ما بين الطريق الربط بين كركوك وبغداد بصراحة من ناحية (داقوق) هذا يسمى الجسر جسر (داقوق)، سيادة الرئيس نحنُ نخصص مليارات الدنانير من الأمن الغذائي من الموازنات حصة المحافظات وتهدر بالمليارات ونحن على أخذ بما ان نحن الجهة الرقابية لا بد أن نتخذ إجراء صارم بحق هذهِ الأمور بصراحة، ومن هنا وفقاً للنظام الداخلي أطلب من جنابك شخصياً أن تُكلف لجنة النقل ولجنة الخدمات أن يتابعون هذا الموضوع، يعني مضى عليهِ سنتين ونصف هذا الطريق في هذا الشكل،

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الخدمات ولجنة الأقاليم يتم التحري والتحقق من هذهِ الصور التي قدمها السيد النائب ويرفعون تقريرهم إلى المجلس بخصوص هذا الأمر.

- النائبة نجوى حميد محمد كاكه يي:-

نحن في قبة البرلمان لغرض إيصال مناشدات المواطنين والمطالبة بها.

أولاً: موضوع العشرة الأوائل تم تعيين (الأول, الثاني، الثالث) للدوام المسائي أو الصباحي وبقى منهم من الرابع ولغاية العاشر، حسب استضافة السيدة (طيف) وزيرة المالية عندما كانت هنا موجودة بأن هناكَ (٧١) إلف درجة وظيفية تخصصت للعشرة الأوائل ما استغل من هذا العدد هو (٤٣) درجة وظيفية يعني الباقي (٣١) درجة، نستطيع أن نستغلها لغرض العشرة الأوائل المتبقين الذين هم بحاجة إلى هذهِ الدرجات الوظيفية وهم شريحة تخدم البلد.

ثانياً: أنا كنت مدرسة وبعدها مديرة وأصبحتُ مشرفة اختصاصية إذا أنا بنت التربية وحالياً عضو في لجنة التربية النيابية، يؤلمني ما أُشاهد وما أسمع وما يحصل في المدارس وانعدام الإحترام للحرم المدرسي والإعتداءات التي تكررت على المعلم أو المدرس أو المدير، يجب إيلاء الموضوع أهمية كبيرة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بأن تكون هناك حماية أمام بوابات المدارس تمنع دخول أي شخص يحاول التهجم على الملاك التربوي والتعليمي.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

لا أريط الإطالة عليكم، يوجد فقرات طرحها زملائي لا أريد إعادتها لكن وبما نحنُ مقبولين على وفرة مالية، حتى ولو تخصيص مبلغ جداً بسيط نطبع نسخ من الدستور العراقي وقانون مجلس النواب وقانون العقوبات نوزعهُ لبعض الوزراء وأغلبية المدراء العامين في دوائر

الدولة حتى يُلاحظوا مثلاً المادة (٢٧) من قانون مجلس النواب رقم (١٣) لعام ، ٢٠١٨، الذي ينص على زيارات تفقدية هذا إلى أعضاء مجلس النواب، إلى الوزارات والدوائر الحكومية الذي يطل على حُسن سير وتطبيق أحكام الدستور والقانون والأنظمة والتعليمات، وأيضاً المادة (١٦) (أولاً) من قانون مجلس النواب النافذ، على الدوائر الحكومية كافة التعاون ع النائب لتمكين دوره التمثيلي في ما يخص أو يتعلق في الشؤون الخدمية للمواطن هذا من غير أن يُضيف إلى المادة (٩٠) التي تخص (لجنة الأمن والدفاع) لكوني أُمثل لجنة الأمن والدفاع اليوم ومصوت علي، أغلب دوائر الدولة تزورها وهناك أحد الأشخاص من المدراء العامين أيضاً تم تقديم شكوى جزائية داخل المحاكم بخصوصه، يمنع دخول أعضاء مجلس النواب بكتاب صحيح رسمي إلا بموافقة المراجع بكتاب رسمي، مدير عام تسجيل العقاري خل أذكرها بالاسم تم رفع دعوى على (رابعاً) (١٥) من قانون مجلس النواب على المادة (٣٢٩) أطلب من رئاسة المجلس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وأيضاً ممثل القانونية قام معك في تسهيل الإجراءات بناءً على طلب جنابك.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

صح أشكرك مرتين حضر، نريدُ من جنابك مخاطبة ريس السلطة التنفيذية التأكيد على طلبين أختصرها، التأكيد على مفاصل الحكومة في ما يخص دور الجهة الرقابية كونه هو أصلاً أبن السلطة التشريعية رئيس الوزراء كان نائب وزميلنا محترم، والفقرة الثانية أيضا يتم تنبيه أو محاسبة الأشخاص الذي يحدث الجهد الحكومي أو الجهد السلطوي باتجاه أشخاص تابعين لأحزاب أو بما فيه النواب زملائي، ليس اليوم صاحب الدائرة الفلانية أو مدير عام بلدية لديه فلان حزب أو فلا ن نائب يتصل به ويقول له غداً سوف نكسوا الشارع في فلان مكان سوف ننزله في (المنصور) يأتي (علي الساعدي) يرتدي البدلة الرسمية والرباط يقف وراء العجلات التي تسكوا الشارع، سوف يجري لماذا التنسيب لماذا ينسب هذا الجهد حكومي التنفيذي ليس العجلات على حسابي ولا الأكساء على حساب الخلفوني وبعدها والله (علي السعدي) من قام في إكساء المنصور؟ هذا جهد حكومي يقوم به نحن عودنا العالم أن النائب هذا ليس عمله، بكَ خير احضر داخل قبة البرلمان شرع قوانين احضر من دورك الرقابي احضر ضمن إخوتك المفسوخة عقودهم، تحويل المدني عسكري، الموازنة، احضر شرع قوانين قوي الهوية العراقية قوي الجواز العراق، ليس من عملك سلب الجهود التنفيذية باتجاه فلان وفلان لماذا؟ لأن محسوب أن المدير العام وضعتهُ فلان جهة يجب الإتصال به، هذا الموديل جديد سيادة الرئيس ثق بالله إذا يقوم بنصب محولة يتصل بالنائب انتظر سوف اقوم بنصب محولة لك، لماذا هذا جهودكم يا اخوان، أنتم موظفين دولة كلفين ولديكم رواتب وتعملون بها، لماذا تُنسبوها إلى أشخاص سياسيين لأحزاب طلب أخير، يرجى معرفة الفرق بين عمل السلطة التشريعي عن السلطة التنفيذية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يجب التمييز، أتفق معك.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

قبل البدء في مداخلتي، أود التأكيد على طلب رُفعَ لجنابكم وموقع بعشرات التواقيع في الاستعجال في إدراج قانون استحداث محافظة (حلبجة) في الجلسة القادمة، أرجو أن يكون هناكَ قرار في هذا الخصوص للمناقشة للإستعجال في التشريع، القضية التي أود التكلم بها هي قضية تشابه الأسماء في وزارة الداخلية، الحقيقة هذهِ المسألة جداً معيبة بالنسبة للدولة العراقية، أنَ إذا تشابهت ثلاثة أسماء لأي شخص مع إي مجرم في العراق فيجب على ألاف الأشخاص أن يُصبحوا متهمين ويُصبحوا مطالبين بأن يُثبتوا أنهم ليسوا ذلك الشخص، علماً بأنَ هناكَ أسماء رباعية ولقب ومواليد واسم الأم ومقر السكن والعشيرة وعشرات العلامات الفارقة التي ممكن أن يميز هذا المجرم والمواليد وغير ذلك، نحن نعاني أنا شخصياً اتابع قضية مواطن منذُ عام ٢٠١٣ لم يحصل على جواز سفر عراقي من (حلبجة) كونهُ اسمه يتشابه في ثلاثة أسماء فقط مع اسم واحد من منطقة قريبة من كركوك من مواليد تختلف واسم الأم يختلف يعني كل شيء مختلف، إلا أن هناكَ ثلاثة أسماء متشابهة حُرِمَ من أن يكون لهُ جواز السفر ويُمنع من السفر وكان لا يستطيع حتى داخل العراق أن يتحرك بحرية من أجل أنهُ لديهِ ثلاثة أسماء متشابهة، ونحنُ نعرف أن أسماء كثيرة جداً في العراق متشابهة كأي مجتمع أخر خصوصاً (محمد, أحمد, محمود) هل يُعقل هذا الأمر؟ إلى متى لا تحترم الدولة حقوق المواطنين، أبسط هذه الحقوق أن لا يكونوا متهمين بمجرد أن هناك عدد من الأسماء، أرجوا من رئاسة المجلس ومنك سيادة الرئيس شخصياً، توجيه وزارة الداخلية في الإنتهاء من هذا العبث.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من جنابك أن تُقدمها مكتوبة حتى نتخذ فيها إجراءات ونستضيف المعنيين فيها.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

أكون جداً شاكر، القضية الأخيرة التي أريد فيها إضافة بسيطة في ما يتعلق بقرار مجلس الدولة، في الحقيقة مجلس الدولة إذا كان يملكُ سلطة التفسير فأن مجلس النواب يملكُ سلطة التشريع الذي يقطع على أي تفسير، إذا كان هناك في نظامنا الداخلي وقانون مجلس النواب، ما يُسمح لهم في تفسير آخر يُخالف حقوق النائب في الرقابة ويصادر عن المؤسسات التشريعية في أن تؤدي أدوارها، لدينا نحن بدل أن نسألهم لا نسألهم أصلاً نأتي نُعدل بقانون، إذا كان هناك مثل الفراغ في القانون وأنا لا أؤيد أنَ هناكَ فراغ فعلاً وهذا القرار هو خاطئ ومعيب بالنسبة للدولة العراقية.

- النائب عبد الأمير نجم عبدالله المياحي:-

قدمنا ثلاثة طلبات لجنابكم حول استحقاق حرب الخليج وهذهِ شريحة مهمة جداً، نطالب بحقوقها للجنة المالية لتضمينهم في الموازنة، والطلب الثاني أصحاب الشهادات في وزارتي الداخلية والدفاع في تحويلهم على الملاك المدني، واستحقاقات أبناء الحشد الشعبي من الرواتب المتراكمة وهناك الكثير من المفسوخة عقودهم من الحشد العشائري والحشد الشعبي، يجب تضمينهم في الموازنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تمَ إجراء اللازم وإحالة الطلبات التي تقدمتَ بها جنابك إلى اللجنة المالية لغرض دراستها واتخاذ ما يأتي.

- النائب عبد الأمير نجم عبدالله المياحي:-

بخصوص الشكوى التي تُقدم من قبل عضو مجلس النواب بصراحة التي لا يتم الإجابة على الكتب الخاصة لأعضاء مجلس النواب التي تقدموا بها زملائي، أنا أُضل أن تكون هناك في اللجنة القانونية أو القسم القانوني في مجلس النواب حتى يكون هناك مركزية لتقديم الشكاوى للمؤسسات التي لا تقوم في الإجابة وترد الإجابة على مجلس النواب حتى تكون هناك الإجابة ومتابعة الشكوى بشكل مركزي من قِبل مجلس النواب، بخصوص المدارس وحماية المدارس، كثير من الشكاوى تُقدم إلى مكاتبنا من قِبل مدراء المدارس والتهجم على مدراء المدارس والكوادر التدريسية، نطالب في تقديم كتاب من قِبل جنابكم إلى وزارة الداخلية في تفعيل وإعادة حماية المنشئات إلى المدارس الابتدائية والمتوسطة وخصوصاً مدارس البنات، أما بخصوص الأبنية المدرسية والمتهالكة وقلة الأبنية المدرسية لكثير من المحافظات وخصوصاً محافظة (البصرة) وأطراف محافظة البصرة، بصراحة نحتاج إلى إهتمام في هذا الموضوع لأنَ هناكَ بعض الأبنية فيها الدوام ثلاثة وجبات، الطالب لا يكفيه الوقت ساعتين لهُ في اليوم، لا يستطيع المدرس أو المعالم إيصال المادة إلى الطالب بأن ثلاثة وجبات الدوام في البناية الواحدة، ملاحظة مهمة جداً، بخصوص جولات التراخيص هناك في وقت وزير النفط (ثامر الغضبان) كان مسؤول لجولات التراخيص تم استضافته في لجنة النزاهة السيد (عبد المهدي العبيدي) قام في تقديم لوزير النفط بإعفاء المقاول الثانوي الذي يعمل في جولات التراخيص من تعليمات العقود الحكومية، يعني الأن بعيد عن كل الشركات التي تعمل مع جولات التراخيص لأن الشركة الأم هي أصلاً لا تفتح بابها أمام الجهة الرقابية، لا نستطيع الدخول نحن كجهة رقابية وحتى وزير العمل أنا أذكر وزير العمل الأسبق جاءَ إلى البصرة وأراد الدخول إلى إحدى الشركات منعه مدير شركة النفط الذي كان في وقتها الأستاذ (إحسان عبد الجبار) قال له لا يمكن دخول الشركات الأجنبية تدخل لها وزير، ونحن أعضاء مجلس النواب ممنوع ندخل لهذه الشركات ونتابعها، وهذه مخالفة نجد الكثير من الطوابير في مطار البصرة أثناء نزولهم في كل اسبوع ينزلون يومين على الطريق الناقل الأجنبي ولكن هناك فقرة في العقد أنَ الناقل يكون وطني، وحققتُ لقاء بين خطوط الجوية العراقية وشركة نفط البصرة لم يتم الإتفاق على نقل العمالة الأجنبية.

- النائب علاوي نعمة موله البنداوي:-

لديَ موضوعين مهمين جداً، رجائي تدخل جنابكم الكريم.

أولاً: محاضرين مدينة الصدر في يوم ٢٠٢٢/١١/٢٦ الاف الإخوة المحاضرين والإداريين تظاهروا أمام مبنى محافظة بغداد، كنا حاضرين معهم وتم اتخاذ إجراءات إلى وزارة المالية وكذلك الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وبعدها وزارة التربية، ولحقتها تظاهرات أخرى بالنتيجة صدرَ قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣١٢١) لسنة ٢٠٢٣ أن يتم عقود (٣١٥) لهؤلاء البالغ عددهم (٣٥٤٩١)

الحاضرين جميعاً باشروا أعمالهم منذُ عام ٢٠٢٠ تفاجئنا خلال هذا الأسبوع في رفض (٢٠٦٦٦) بعد أن صادق مجلس الوزراء وصوت على أن يتم تضمينهم ضمن هذهِ الموازنة، أن (٢٠٦٦٦) هم خارج هذا التعاقد وهذا سوف يخلق مشكلة كبيرة في مدينة الصدر٥.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوفَ يتم متابعة الأمر مع اللجان المعنية ومع الوزارات المعنية.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

بصراحة كل سنة وزارة البلديات تُصرف مليارات على الشوارع، وفي احدى المنافذ الذ ي هو منفذ (زر باطية) وكل المنافذ تقريباً على عموم العراق ثلاثة عجلات إيرانية تُحمل في عجلة عراقية واحدة، أكيد لا يبقى شارع لدينا المشكلة الأكبر منها أن نحن لدينا ميزان في كل العراق لكن غير مفعل، هذهِ نقطة مهمة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم فعلاً عدم الإلتزام في ضوابط الحمولة، لا المرور يلتزمون ولا البلديات ملتزمين وهذا يسبب ضرر في البنى التحتية للشارع.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

أيضاً يوفر فرص عمل أي أنه إذا كان لدي (٥٠٠) عجلة تخرج من منفذ، سوفَ تخرج (١٥٠٠) هذهِ نقطة.

النقطة الثانية: لدينا الفلاحين في عموم العراق ، هو لديه (١٠ أو ٥٠) دونم الكهرباء تأتي له القائمة (٢٥, ٣٠, ٤٠) مليون هو لم يزرع سوى (١٠) دونم، بصراحة ذهبنا إلى إقليم كردستان في لجنة الزراعة رأينا أن هناك وجود مساعدة واضحة للفلاحين ١٠% يأخذون من الجباية نتمنى من خلالكم مع السيد رئيس الوزراء في دعمهم ومساعدتهم.

- النائب عمر صالح عمر كوجر-

هناكَ شريحة تشعر بالغبن، وكلاء المواد الغذائية يقولون كل شخص نأخذ منه (٥٠) دينار عراقي وهذا لا يساوي شيء، كلما زاد عدد العوائل يصل المبلغ إلى (٦٠, ٧٠) ألف فسوفَ يضطر إلى السرقة أو يُقصر، وشهر يعمل في المواد الغذائية ويتعب وخمسون دينار على الشخص، يعني إذا نقترح على وزارة التجارة تزيد الوكلاء من (٥٠ إلى ١٠٠) أو أكثر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدم مقترح به حتى يتم معالجتهُ مع الجهة التنفيذية.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

في ما يخص السلة الغذائية للرعاية الإجتماعية، السلة الغذائية تُنقل من قِبل الوكيل ويفرض على الوكيل حصراً نقلها لمخازنه وتسليمها مجاني بدون أي مقابل، وهذا يثقل كاهل الوكيل، الوكيل لديهِ (٥٠) دينار أرباح الوكيل فئة فقيرة في المجتمع، االصايحة صايحه عليه والغرامات عليه والرقابة الإجتماعي تطرق على رأسه وهو الفئة الوحيدة الغير مستفيدة نهائياً، وكيل المواد الغذائية ووكيل الطحين الفئة الوحيدة في المجتمع غير مستفيدة، لا يستطيع التعيين في وظيفة لا يكون له تقاعد ولا تكون لهُ حصة، سابقاً في عام ١٩٨٢ كان والدي وكيل طحين أستلم سيارة هدية من الدولة الأن لا يعطون أي شيء والطرق كله الوكيل في النوعية في التوزيع ويجب أن يكون متواجد على مدار (٢٤) ساعة في اليوم، أي طوال ساعات أيام النهار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أرفع طلب من قِبل لجنتكم ونساندكم في ما يتعلق في هذهِ الجزئية.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

ثانياً: أنا أضم صوتي لصوت النائب (علي الساعدي) في ما يخص قضية المشاريع الخدمية، نحنُ ليسَ في دورنا أعضاء مجلس نواب وننزل بمستوى مجلس النواب إلى الدور التنفيذي وننزل في الشوارع، صحيح نحنُ نأتي على جداول ومشاريع الموازنة ونُشرِف على تخطيط الموازنة داخل المحافظة وغيرها، لكن ليسَ من دورنا هذا اليوم حتر جرى نزاع ما بين أعضاء مجلس النواب في ما يخص الشوارع والخدمات التي تُقدم إلى الأهالي، هذا يقل من ماء الوجه، لا بد من اتخاذ إجراء قانوني من جنابكم كرئاسة مجلس النواب وتعميمهُ على الحكومة وعلى الوزارات وعلى المحافظين جميعاً في اتخاذ هذا الإجراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً السيدات السادة النواب، تُرفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء.

رُفعت الجلسة الساعة (٤:١٠) عصراً.

****

****

****